

الدرر المضيئة شرح الدروس الفقريية

كلامها

للعبء الفقير خاءم العلم بصور وماءير الماءرسة

الاءينية الصورية وماءرسها المءءاء

الى رءمة البارى

سعيد بن عباوك بن عماء الصورى

ءفراءه لله ونوالديه ومشاءءه

ومءببيه آمين

مقرر بماءرسنا للسنة الشالأة والرابعة

من القسم الأءضيرى

لءلاءءرك - كراشنى - باكسانا

Permit No. 6330

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَهَّمَهُ الْعُلَمَاءَ فِي الدِّينِ ، وَالصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .
أَمَّا بَعْدُ فَهَذِهِ دُرُوسٌ فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ
الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ جُمَعْتُهَا
لِأَبْنَاءِ مَدْرَسَتِنَا الدِّينِيَّةِ الصُّورِيَّةِ رَاجِيًا مِنْ اللَّهِ الرَّحِيمِ أَنْ
يَجْعَلَهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَيَنْفَعُ بِهَا جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الحمد لله الملك الوهاب، المعطي العطاء، الجزيل بغير
حساب، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الهادي إلى الطريق
الصواب * وعلى آله وصحبه السادة الانجاب *
أما بعد فهذا شرح لطيف المبني، سهل المعنى، كتبته على
رسالتي، الدروس الفقهية * عند ما اشتدت إليه الحاجة في
مدرستنا الدينية، والله أسأل أن يجعله عملاً مقروناً بالاخلاص
والإقبال والقبول، ويعم نفعه لكل عاكف وباد * ويباغنى
ووالدي ومشائخي وأصحابي وأحبائي من خيري الدنيا والآخرة
يوم المعاد * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

المقدمة

ما هو الفقه لغة واصطلاحاً :

ج - الفقه لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالأحكام «٢»

الشرعية «٣» العملية «٤» المكتسبة «٥» من أدلتها «٦»

التفصيلية «٧»

«س» ما موضوعه ؟

«١» بكسر الدال كمقدمة الجيش للجبهة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها قليلاً كمقدمة الرجل من قدم المتعدى «٢» خرج العلم بالذوات كتصور الانسان فلا يسمى فقهاً «٣» خرج بها العلم بالأحكام العقاية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين «٤» خرج العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كثبوت الوجوب في القدرة قولنا القدرة واجبة لله تعالى والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية العمل، فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية، أي صفة الوجوب «٥» خرج به علم الله تبارك وتعالى. «٦» خرج به علم المقلد فهو مستفاد من قول الغير لا من أدلة الأحكام «٧» كيفية الاخذ منها ان تقول . أقيموا الصلاة أمر ، والامر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب .

«ج» موضوعه أفعال المكلفين «١»

س - ما فائدته؟

ج - فائدته امثال الأوامر «٢» واجتناب النواهي «٣»

س - ما مسأله؟

ج - مسأله القضايا التي تذكر فيه (٤)

س - من أي شيئ استمداده

ج - استمداده (٥) من الكتاب «٦» والسنة «٧» والاجماع

«٨» والقياس (٩)

«١» أي ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية المكلف وهو البالغ العاقل «٢» أي أوامر الله تعالى كقوله تعالى وأقيموا الصلاة «٣» أي نواهي الله تعالى كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا «٤» كالنية واجبة، والوضوء شرط لصحة الصلاة «٥» أي أخذه «٦» هو القرآن العظيم «٧» أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وتقريراته «٨» هو اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل عصر على أي أمر «٩» هو حمل أمر معلوم على مثله لمساواته له في علة مثل حمل تحريم حرق مال اليتيم على تحريم أكله بجامع الانلاف فيهما .

س - ما حكم الشارع فيه

ج - حكم الشارع فيه الوجوب العيني (١) والكفائي
(٢) والندب (٣)

س - ما نسبته

ج - نسبته الى سائر العلوم المغايرة لها (٤)
س - ما فضله

ج - فضله فوقانة (٥) على سائر العلوم (٦)

س - من الواضع له

ج - الواضع له (٧) الأئمة المجتهدون (٨)

س - كم أركان الإسلام وما هي

١- هو الذي تتوقف عليه صحة العبادة والمعاملة والمناكة
٢- فيما زاد على صحة العبادة والمعاملة والمناكة الى بلوغ درجة
الفتوى ٣- فيما زاد على درجة الفتوى ٤- أى الخافعة لها ٥-
أى رجحانه ٦- أى باقى العلوم ٧- أى جاعله ومدونه ٨- كآبى
حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى -

ج - أركان الإسلام خمسة (١) وهي شهادة ألا اله إلا الله (٢) وأن محمدا رسول الله (٣) وإقام الصلاة (٤) وإيتاء الزكاة (٥) وصوم رمضان (٦) وحج البيت

«١» الأركان جمع ركن وهو جانب الشيء الأقوى واصطلاحاً عبارة عن جزء من الماهية ولا تتحقق الماهية إلا به والإسلام لغة مطلق الانقياد سواء كان للأحكام الشرعية أو لغيرها وشرعا الانقياد للأحكام الشرعية والمعنى أن الأجزاء التي لا تتحقق ماهية الإسلام إلا بها خمسة وأعلم أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا ب ستة شروط العقل والبلوغ والاختيار والنطق بالشهادتين والموالات والترتيب بينهما «٢» أي أن تعتقد أن لا معبود بحق في الوجود إلا الله «٣» أي أن تصدق وتعتقد أن محمد بن عبد الله رسول الله إلى الإنس والجن وكذا الملائكة على المعتمد «٤» أي الإقامة وهي الملازمة والاستمرار والصلاة لغة الدعاء وشرعا أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم غالبا والمعنى أن تؤدي الصلاة بجميع أركانها وشروطها مع الملازمة عليها وفرضت الصلاة ليلة الأسراء قبل الهجرة بسنة «٥» الإيتاء هو الإعطاء والزكاة لغة النماء والتطهير وشرعا إسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص والمعنى أن تعطى الزكاة للمستحقين المذكورين في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الخ وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد الزكاة الفطر في شوال «٦» الصوم لغة الإمساك وشرعا إمساك مخصوص على وجه مخصوص بنية مخصوصة ورمضان إسم للشهر التاسع من الهجرة سمي بذلك

مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (١) .

س - كُمْ أَرْكَانُ الْإِيمَانِ وَمَا هِيَ

ج - أَرْكَانُ الْإِيمَانِ سِتَّةٌ (٢) وَهِيَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ (٣)

وَمَلَائِكَتِهِ (٤)

لأنهم لما أرادوا وضع أسماء الشهور ووافق اشتداد حر الرمضاء وفرض رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة والمعنى أن من أركان الإسلام الأمساك في كل نهار من رمضان عن جميع المفطرات «١» الحج لغة التقصد وشرعا قصد البيت بنية النسك والبيت الكعبة ومعنى استطاع قدر والسبيل الطريق والمعنى من أركان الإسلام قصد الكعبة بالحج على المستطيع وفرض الحج ستة سنة وقيل ستة خمس . «٢» الإيمان لغة التصديق وشرعا اقبال القلب واذعانه لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمعنى إن الأجزاء التي لا تتحقق ماهية الإيمان إلا بها ستة «٣» أي أن تصدق بقلبك أن الله موجود وأنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله «٤» أي أن تعتقد وتصدق بقلبك على الإجمال أن الله تعالى ملائكة وهم اجسام نورانية ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا خثا في أب لهم ولا أم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى وأنهم بالغون في الكثرة ما لا يعلمه إلا الله تعالى ويجب آلايمان تفصيلا بعشرة من الملائكة وهم جبرائيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومنكر ونكير ورقيب وعتيد ومالك ورضوان

وكتبه (١) ورسله (٢) وباليوم الآخر (٣) وبالقدر خيره وشره
من الله تعالى (٤)

«١» أى ان تصدق على الاجمال بان لله تعالى كتبها وهي مائة وأربعة لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلاً وهي التوراة لسيدنا موسى والزبور لسيدنا داود والانجيل لسيدنا عيسى والقرآن لخير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وان تعتقد أن ما فيها كلام الله تعالى الازلي القديم القائم بذاته تعالى المنزه عن الحرف والصوت وان كل ما تضمنته حق وصدق «٢» أى ان تصدق ان الله رسلا ارسلهم الى كافة الخلق لهدايتهم وتكميل معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم واعلم ان عدد الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل وخمسة عشر وافضلهم اولى العزم اى الصبر وهم خمسة وقد نظمهم بعضهم بقوله:-

محمد ابراهيم موسى كليمه فعيسى فنوح هم اولى العزم فاعلم

«٣» أى ان تصدق بوجوده وبجميع ما شتمل عليه كالخسر والحساب والجزاء والجنة والنار واليوم الآخر من الموت الى آخر ما يقع يوم القيامة وسمى بذلك لانه لا ليل بعده ولا نهارا أو لتأخره عن الايام المنقضية من أيام الدنيا «٤» ومعنى الايمان بالقدر ان تعتقد ان الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وان جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو مرید لها.

س - كم علامات البلوغ وما هي

ج - علاماته (١) ثلاث تمام خمس عشرة سنة في الذكر

والأنثى (٢) والاحتلام في الذكر والأنثى تسع سنين (٣)

والحيض في الأنثى تسع سنين (٤)

(١) أي البلوغ والعلامات جمع علامة وهي ما يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم كالاختلام فانه علامة للبلوغ يلزم من وجوده وجود البلوغ ولا يلزم من عدمه عدم البلوغ لأنه يحصل بغيره كالحيض ومعنى البلوغ الوصول الى حد التكليف والمعنى ان العلامات الدالة كل واحدة منها على بلوغ الانسان حد التكليف أي بشرط العقل ثلاث (٢) أي ان يمضي على الصبي أو الصبية من بعد انفصال جميع البدن خمسة عشر سنة قربية تحديدية (٣) أي خروج المني بعد كمالها تسع سنين قربية تقريبية (٤) أي تقريبية ومعنى تقريبية فلا يضر نقصان ما لا يسع حيضا وطهرا وهو ما دون ستة عشر يوما ومعنى تحديدية فانه يضر النقصان ولو يوما واحدا والحيض لغة السيلان وشرعا دم جبلة أي طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة في أوقات مخصوصة .

(الدرس الثاني)

س - كم أنواع لماء الذي يجوز التطهير به

ج - سبعة أنواع (١) ماء السماء (٢) وماء البحر (٣) وماء

النهر (٤) وماء البئر (٥) وماء العين (٦) وماء الثلج (٧) وماء

البرد (٨)

س - الى كم قسم ينقسم الماء

ج - إلى قسمين (٩) قليل وكثير

(١) أي اقسام (٢) أي النازل منها وهو المطر قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً (٣) أي الملح وسمى بحراً لعمقه والتساعه وفي الحديث الطهور ماء الحل ميتته (٤) أي العذب والعذوبه طعم الماء (٥) أي الماء النابع منها والبئر هو الثقب المستدير النازل في الأرض سواء كان مطوياً أولاً فالمطوى هو المبيي وغير المبيي يقال له ثمد بالمثلثة (٦) أي الماء النابع من العين وهي الشق في الأرض أو الجبل ينبع الماء على سطحها من غير استدارة (٧) هو النازل من السماء مائعا ثم يجمد على الأرض من شدة البرد (٨) هو النازل من السماء جامدا كالمالح ثم يباع على الأرض والبرد يفتح الباء والراء ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو ينبع من الأرض على أي صفة كانت من اصل الخلقة (٩) أي نوعين والماء جوهر لطيف شفاف يتلون بلون إنائه يخلق الله الراى عند تناوله

س - ما هو القليل وما حكمه

ج - القليل ما دون القلتين (١) وحكمه يتنجس

بوقوع النجاسة فيه (٢) وإن لم يتغير (٣)

س - ما هو الكثير وما حكمه

ج - الكثير قلتان (٤) وأكثر وحكمه لا يتنجس

(١) أي بقينا فلو شك في كونه دون القلتين لا يتنجس (٢) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها إن لم تطرح فيه لم تنجسه كالذباب والنحل والنمل والبق والخنافس والعقرب والبراغيث والوزغ (٣) واختار كثير من أصحابنا أنه لا يتنجس إلا بالتغير وفيه فسحة عظيمة خصوصاً للعوام وهو أيضاً مذهب الإمام مالك رحمه الله (٤) أي جرتان سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها أي يرفعها والواحدة منها تسع قربتين ونصف من قرب الحجاز والقربة لا تزيد على مائة رطل بغدادى والرطل البغدادى عند النووى رحمه الله تعالى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقد نظم بعضهم القلتين بالشبكة الموجودة الآن فقال :-

”والقلتان عشرة من التنك فاحفظ لهذا بأخى من غير شك“

أفادنى بهذا البيت شيخنا العلامة السيد علوى بن عباس المالكي المكي غفر الله له ولوالديه ومشائخه ومحبيه آمين

الآ اذا تغير طمسه أو لونه أو ريحه (١)

من - ما حكم جلود الميتة وعظمها وشعرها

ج - حكمها (٢) تطهر بالدباغ (٣) إلا جلد الكلب

والخنزير وما تولد منها (٤) أو من أحدهما (٥)

ومقدار القلتين في الحوض المربع ذراع ورابع بذراع الآدمي طولاً وعرضاً وعمقاً وفي المدور ذراع عرضاً وذراعان ونصف عمقاً (١) أي عقب حلول النجاسة في الماء فلو تغير بعد مدة لم يضر ولو زال التغير بنفسه أو بطرح ماء فيه ولو مستعملًا أو نجسًا طهر لا ينحو مسك أو زعفران واعلم أن الماء الجاري كالركاب والعبارة فيه بالدفعه نفسها لا المجموع فإن كانت الدفعه التي بين حافتي النهر في العرض دون القلتين تنجس بملاقات النجاسة وإلا فلا إلا اذا تغيرت أوصافه ويكون محل تلك الجريه من النهر نجسًا ويطهر بالجريه بعدها والمعني اذا وجد واحد من هذه الثلاثة وتغير فانه ينجس بملاقاته للنجاسة (٢) أي جلود الميتة (٣) سواء في ذلك مأكولة اللحم وغيرها وصفة الدبغ ان ينزع فضول الجلد مما يعفنه من دم ونحوه بشيء حريف كعفص وقرط ولو كان الحريف نجسًا كفي في الدبغ (٤) كان أحبل كلب خنزيرة أو خنزير كلبه فما تولد منها لا يطهر جلده بالدباغ كاصله (٥) أي مع حيوان طاهر كان أحبل كلب أو خنزير شاة فما تولد منها لا يطهر جلده بالدباغ تبعًا لآخر

وَعَظَمَ الْمَيْتَةَ وَشَعَرَهَا نَجَسٌ (١) إِلَّا الْأَدَمِيَّ (٢)

س - هل يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ؟

ج - لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة (٣)

الأصلين كما في القاعدة المشهورة (١) أي الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية، وكذا قرننها وظفرها وظلفها وصوفها ووبرها وریشها نجس (٢) أي فإن شعره طاهر كميته، وكذا السمك والجرار فإنه طاهر حيا وميتا (٣) وكما يحرم استعمال ما ذكر، يحرم اتخاذه، ويحرم المرور لغير ضرورة والمسكحة المساة عندنا بالمكمل والخلال والأبرة والمعلقة والمشط والمبخرة أي النجاسة، والفناجين من الوارد ذهب وفضة في التحريم سواء ولو للنجارة، وقارورة ماء الورد ورأسها أي غطاءها إذا كان مسمورا فيها أو مربوطا بمسار حيث يفتح ويغلق كالجمرة قال الشيخ عبد الحميد الشرواني في حاشيته على التحفة في صحيفة مائة وعشرين نقلا عن الأيعاب. وفي الأيعاب الرأس له صورتان أحدهما أن يشقب موضعا منه وموضعا من الإناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كخلق الأسنان والمبخرة، والثانية أن يجعل صحيفة على قدر رأسه ويغطي بها لصيانة ما فيه والأول حرام لأنه يسمى إناء والثاني جائز لأنه لا يساه سواء اتصل به أم لا. وتحرم تحلية آلة الحرب كالخنجر والبندق بالذهب، وتجوز بالفضة، ويحرم الاستيجار لفعل أواني الذهب والفضة ولتحلية آلة الحرب

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ غَيْرِهِمَا (١) مِنْ الْأَوَانِي (٢)

س - كم فروض الوضوء وماهي ؟ (الدرس الثالث)

ج - فروضه (٣) ستة وهي النية (٤) عند غسل

الوجه (٥) وغسل الوجه (٦)

بالذهب وأخذ الأجرة على صنعتهاء، ولا غرم على كاسرها كآلات الملاهي المحرمة. ويحرم الزار والميدان ومن اعتقد فيها الشفا والمرض عن دون فهو كافر والمزمار والرباب والعود المسمى عندنا بالقبوس والصندوق المسمى عندنا بالسنتورة. ومن أقبح البدع المحرمة السينما فهي أكبر دسيسة من الكفار على المسلمين. ويحرم ليس الحرير للرجال إذا كان الثوب جميعه أو غالبه حريرا، ويحل إذا كان أكثره أو غالبه قطناً وكذا إن استويا (١) أي الذهب والفضة (٢) ولو نفيسه كياقوت وزبرجد ومرجان وعقيق وبلور ويسن التخنم بالفضة ويحرم بالذهب (٣) أي الوضوء والفروض جمع فرض والفرض لغة النصيب واللازم، وشرعا الذي يثاب على فعله ويعاقب على تركه والوضوء لغة اسم لغسل بعض الاعضاء، ماخوذ من الوضأة وهي الحسن والجمال، وشرعا اسم لغسل أعضاء مخصوصة بنية مخصوصة (٤) النية لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله (٥) أي غسل أول جزء من الوجه لا جميعه ولا بما قبله ولا بما بعده، فيقول المتوضئ عند ذلك نويت الطهارة للصلاة أو نويت الوضوء للصلاة (٦) الوجه طولا ما بين منابت شعر الرأس

١٥
وَعَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَيْنِ (١) وَمَسَحَ بَعْضَ الرَّأْسِ (٢)

وَعَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٣) وَالتَّرْتِيبَ (٤)

س - مَا حُكْمُ الْاسْتِنْجَاءِ ؟

ج - حُكْمُهُ (٥)

- غالبا وآخر اللحين ، وعرضا ما بين الاذنين وسمي بذلك لانه يتواجه به (١) أى مع المرققين ، ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره والمرق مجموع عظمتي العضد وإبرة الذراع ، سمي بذلك لانه يرتفق به فى الاتكاء فان لم يكن له مرققان اعتبر قدرهما (٢) أى بشرة الرأس بشرط أن تكون فى حده ، فلا يكفى المسح على البشرة الخارجة عن حد الرأس أو مسح بعض شعر الرأس ولو شعرة واحدة أو بعضها بشرط أن لا تخرج بالمدعنه من جهة نزوله ، فلو خرج به عنه منها لم يكف حتى لو كان متجعدا بحيث لو مد لخرج عن الرأس فاحفظ هذا فانه مهم ولو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح ، ولو وضع يده المبلولة أو خرفته على رأسه ولم يحركها جاز (٣) أى مع الكعبين ، والكعبان هما العظامان الناتان عند مفصل الساق والقدم ويجب غسل ما عليهما من شعر وساعة وأصبع (٤) هو وضع كل شئ فى مرتبته ، وعرفه صاحب السفينة بان لا يقدم عضوا على عضو ، فلو نسي الترتيب لم يكف أى لم يعتد بما وقع فى غير محله وأعلم ان الماء المسبل للشرب لا يجوز التطهر به بل يجب التيمم عند وجوده فليتنيه (٥) أى الاستنجاء ، والاستنجاء لغة طلب قطع

وَأَجِبْ مِنْ الْبَوْلِ وَالْفَائِطِ (١) بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ (٢) وَجَمْعُهُمَا
(٣) أَفْضَلُ (٤)

س - كَمْ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ وَمَاهِي؟
ج - نَوَاقِضُهُ (٥)

الاذى وشرعا إزالة الخارج النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر (١) وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولو نادرا كدم وودي بالمهملة وهو ماء أبيض كدرثخين يخرج عقب البول، أو عقب شئ ثقيل، ووذى بالمعجمة، وهو ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثورانها (٢) أى أن يقتصر على أحدهما والعبارة في الحجر بتعدد المسح لا بتعدد الحجر ولو استتجاء بحجر له ثلاث أطراف كفى، وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترق يخرج بالاول المائع كما ورد فانه لا يصح الاستنجاء به. وبالثانى النجس كالبرص وبالثالث غير القالع كالتراب المتناثر والفحم الرخو وبالرابع المحترق كقطعوم الآدميين كالخبز ومطعوم الجن كالعظم (٣) أى الماء والحجر لان الأحجار تزيل العين والماء يزيل الاثر (٤) أى من نفرادهما ولو اقتصر على أحدهما فالماء أفضل وصورة الاستنجاء بالأحجار أن يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى الذي بدأ منه ثم بالثانى من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم يمر الثالث على الصفحتين والمسربة ثم يتبعها بالماء ولا يصح العكس (٥) أى الوضوء

أربعة وهي ما خرج من أحد السيلين (١) و ذوال العقل بنوم

أو غيره (٢) ولمس الرجل المرأة الأجنبية من غير

حائل (٣) ومس قبل الآدمي (٤)

(١) أي القبل والدبر معتادا كان الخارج كبول وغائط أو نادرا كدم وحصى أو طاهرا كدود ويستثنى من هذا المنى فانه لا ينقض الوضوء، وصورته أن ينام ممكنا مقعدة من الأرض أو ينظر أو يتفكر فيخرج منه المنى والمشكل بنقض وضوءه بالخارج من فوجبه (٢) أي النوم وذلك كحمنون أو صرع أو خيل أو أغماء، ويستثنى من هذا من نام قاعدا ممكنا من الأرض فانه لا ينقض وضوءه (٣) أي غير المحرم له بلسب أو رضاع أو مصاهرة وكذا لو شك في المحرمية فلا نقض، والمحرم من النسب سبع - الام والجدة من جهة الاب والام، والبنات، والاخوات، وبنات الاخوة والعمت، والخالات، وتحرم هؤلاء السبع بالرضاع، والمحرم بالمصاهرة أربع - أمهات زوجتك وزوجات اصولك أي أبوك وجدك وزوجات فروعك أي إبنك وابنه وان سفل وبنت زوجتك المدخول بها أما أخت الزوجة وعمتها وخالتها فينقض الوضوء بلمسهن (٤) خرج به ما لو كان هناك حائل فلا نقض حينئذ، وأعلم أن شروط نقض اللبس خمسة ذكرت منها شرطين للاختصار والثالث أن يكون قد بلغ حد الشهوة عرفا عند أرباب الطبائع السليمة، فلوم يبالغ أحدهما حد الشهوة فلا نقض، والرابع أن يكون بالبشرة فنخرج

أَوْ حَلَقَةً دَبْرَهُ (١) يَبْطِنُ الْكَفَّ أَوْ بَطُونُ الْأَصَابِعِ (٢)

س ما الذي يحرم على من انتقض وضوءه؟

ج يحرم عليه أربعة أشياء الصلاة (٣)

به الشعر والسن والظفر فلا نقض به والخامس أن يكون بين مختلفين ذكورة وأنوثة (٠) ولو سهوا أو مباناً ولو أشل أو صغيراً أو ميتاً من نفسه أو غيره * وأعلم أن المس يفارق المس في ثمان صور أحدها أن النقض في المس خاص بصاحب الكف فقط، ثانيها أنه لا يشترط في المس اختلاف النوع ذكورة وأنوثة، ثالثها أن المس قد يكون في الشخص الواحد فيحصل بمس فرج نفسه، رابعها إلا يكون المس إلا بباطن الكف، خامسها أنه يكون في المحرم وغيره سادسها أن الفرج المبان ينقض، وإن لمس العضو المبان من المرأة لا ينقض، سابعها اختصاص المس بالفرج، ثامنها لا يشترط الكبر في المس دون اللبس (١) المراد بالحلقة المنفذ الملتقى ككفم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته (٢) خروج بباطن الكف ظاهرها وحروفها ورؤس الأصابع ما بينهما فلا نقض بذلك إذا الناقض كخروجها عن سمت الكف إذ الناقض هو ما يستتر عند وضع الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير وفي البهامين ما يستتر عند وضع باطن أحدهما يوضع على باطن الآخر (٣) ولو نفل صلاة خطبة الجمعة وبسجدة التلاوة ويستثنى من ذلك دائم الحدث وفاء الطهورين فإنه يصلى الفرض دون النفل لحرمه الوقت والمراد بانتقاض الوضوء عدمه وإن لم يسبق له وجود

والطواف (١) ومس المصحف (٢) وحمله (٣)

س - كم موجبات الفسل وماهي ؟

ج - موجباته (٤) ستة - ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء

(١) ولو نكلا كطواف القدوم (٢) وكذا لو كتب القرآن في لوح فحكمه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو كثر حتى لو كان بعض آية كتبت للدراسة، ويستثنى من هذا ما كتب من القرآن العظيم للتبرك والحمل فلا يحرم عليها ولا حملها ما لم تسمي مصحفا عروفا.

(٣) وكذا خريطة وصندوق فيها مصحف وحده، ويحل حمله في أمتعة ويشترط أن لا يقصد المتاع وحده أو يطلق، فلو قصد حمل المصحف وحده حرم عليه، ولو قصد حمل المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملى، ويحرم عند ابن حجر، ويحل حمله في دراهم ودنانير وجنيهاً وريالات وخواتم نقش على كل منها قرآن، ولا يمنع الصبي المحدث من مس مصحف ولوح لدراسة وتعلم، وتكره كتابة القرآن على السقوف والجدران، ولو كان للمسجد، ويجوز هدم الجدار الذى كتب عليه شئ من القرآن، ويحرم على الجنب ستة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله واللبث في المسجد، ومثله التردد فيه أما المرور من غير مكث فلا يحرم. ويحرم بالحيض عشرة أشياء الصلاة والطواف ومس

وهي التقاء الختانين (١) وانزال المنى (٢) والموت (٣) وثلاثة
تختص بها النساء وهي الحيض (٤) والنفاس (٥) والولادة (٦)

المصحف وحمله ، واللث في المسجد ، وقرآءة القرآن ، والصوم ،
والطلاق ، والمرور في المسجد ان خافت تلويثه والاستمتاع بما
بين السرة والركبة (٤) أى الفسل ، وهولفة سيلان الماء "وشرعاسيلانه
على جميع البدن بنية مخصوصة (١) أى تحاذيها بسبب الدخول لا
بمجرد انضمامها . والمراد بالختانين ، ختان الصبي وهو محل قطع
القفة ، وختان المرأة ويسمى خفاضاً وهو محل قطع النظر ، ويعبر
عن هذا الالتقاء باللاج حتى واضح عيب حشفة الذكر
منه أو قدرها من مقطوعها في فرج (٢) أى خروجه وإن قل
المنى ، كقطرة ، ولو كانت على لون الدم وعرف بخواصه وهي
التدفق ، التلذذ والرائحة ، كرائحة العجين أو الطلع (٣) ويستثنى
من ذلك الشهيد فإنه يحرم غسله ، والكافر فإنه لا يجب غسله
والسقط إذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه (٤) لقوله تعالى
فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، ووجه
الدلالة من الآية على وجوب الفسل أن المرأة يلزمها تمكين
زوجها من الوطئ وهو لا يجوز إلا بالفسل وما لا يتم الواجب
به فهو واجب (٥) إنما أوجب الفسل لأنه دم حيض مجتمع
قل تفخ الروح (٦) ومثل الولادة إلقاء العلقة والمضغة ، لكن
لا بد في العلقة أن تخبر القوايل بأنها أصل آدمي

س - كم فروض الغسل وماهي ؟

ج - فروضه (١) ثلاثة أشياء وهي النية (٢) وإزالة

النجاسة إن كانت عينية (٣) وتعميم البدن بالماء (٤)

س - كم شروط الوضوء والغسل وماهي ؟

(١) أي الغسل والفرض والركن والواجب والمحتم واللازم بمعنى واحد
(٢) كان يقول الجنب نويت رفع الجنابة والحائض نويت رفع
الحيض والنفساء نويت رفع النفاس وذلك عند غسل أول جزء من
البدن. (٣) أما الحكمة فيكنى لها وللحدث غسلة واحدة وهذا ما جرى
عليه النووي وهو الراجح والذي رجحه الرافعي فلا بد من
إزالة النجاسة سواء كانت عينية أو حكمية (٤) أي استيعاب
البدن بالماء فلو لم يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل
كشمع أو وسخ تحت الأظفار لم يكف الغسل
وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة الأظفار
وعظم وضخ بالكشط ومحل شوكة انفتح ويجب إيصال الماء
إلى أصول الشعر وأطرافه ولا فرق بين شعر الرأس وغيره
ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المضمفور أو المبطون إن
لم يصل الماء إلى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه وإن وصل الماء
إلى باطنه من غير نقض لعدم شدة ضميره لم يجب نقضه

ج - شروطها (١) عشرة (٢) وهي الاسلام (٣) والتمييز
 (٤) والنقاء عن الحيض والنفاس (٥) وعما يمنع وصول
 الماء الى البشرة (٦) وأن لا يكون على العضو ما يغير
 الماء (٧) والعلم بفرضيتهما (٨)

أي الوضوء والغسل (٢) اذا نقص واحد لم يصح الوضوء والغسل،
 والشرطان الاولان يشترطان لكل عبادة، والثالث لكل عبادة
 تفترق للطهارة. والشروط جمع شرط وهو العلامة وشرعا ما يلزم
 من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته
 (٣) خرج به الكافر فلا يصح منه الوضوء والغسل (٤) خرج
 به الصبي والمجنون وغيرهما فلا يصح الوضوء والغسل منهم
 ويستثنى من هذا طهر الصبي الذي لا يميز للطواف فانه يصح
 وضوءه والتمييز في الانسان احسن ما قيل في حده أن يصير
 الصبي ومثله الصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي
 وحده (٥) أي النظافة عن الحيض والنفاس فلا يصح الوضوء
 والغسل من الحائض والنفساء ويستثنى من هذا إغسال
 الحج ونحوها فانها تسن للحائض والنفساء (٦) كالوسخ الذي
 بين الاظفار إن لم يكن من العرق والدهن الجاد والشمع
 والدقيق وعين حبر وحناء بخلاف أثرهما (٧) كزعفران وصندل
 بحيث يسلب اسم الماء فان كان قليلا لا يسلب اسمه لا يضر
 (٨) أي الوضوء والغسل فلا يصح وضوء وغسل من جهل فرضيتهما

وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ فَرَضًا مِنْ فُرُوضِهَا (١) سَنَةً (٢) وَالْمَاءَ
الظَّاهِرَ (٣) وَدُخُولَ الْوَقْتِ (٤) وَالْمَوَالَاةَ الدَّائِمَ الْحَدَثِ (٥)

« الدرس الرابع »

س - كَمْ أَسْبَابُ التَّيَمُّمِ وَمَاهِيَّةُ ؟

ج - أَسْبَابُهُ (٦) ثَلَاثَةٌ (٧) وَهِيَ فَقْدُ الْمَاءِ (٨)

(١) أي: الوضوء والغسل والمعنى أن لا يعتقد المتوضي أو المغتسل الفرض كغسل الوجه مثلا بأنه سنة أما إذا اعتقد أن أفعاله كلها فروض أو اعتقد أن فيها فرضا وسنة فإنه يصح وضوءه وغسله (٢) قد تقدم معنى السنة إنها لغة الطريقة وشرعا أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته (٣) خرج به المستعمل والمتغير تغيرا كثيرا فلا يصح الوضوء والغسل بهما (٤) أي يقينا أو ظنا (٥) أي بين أفعاله وبينها وبين الصلاة فالو تطهر دائم الحدث قبل الوقت أو لم يوالى لم يصح طهره والمعنى أن دخول الوقت والمولات يشترطان في حق دائم الحدث وبقي للوضوء والغسل شروط تطلب من المطولات والله أعلم (٦) أي التيمم وهو لغة القصد وشرعا إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة أو لأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره حسيا كان كالحبل أو معنويا كالعالم فإنه سبب للخير واصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته (٧) وجعلها بعضهم سبعة ونظمها بقوله (فقد وخوف حاجة اضلاله ○ مرض يشق

والمرض (١) والاحتياج اليه لمطش حيوان محترم

وفقد جبيرة وجراح) وعدها في شرح التحرير واحدا وعشرين واعلم ان المباح في الحقيقة هو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وهذه إنما هي أسباب لذلك العجز والمعنى أن الأسباب المجوز كل واحد منها التيمم للحدث والجنب والحائض والنفساء ثلاثة (٨) أي عدم الماء حسا أو شرعا سفرا أو حضرا للآية فان تيقن المسافر أو المقيم فقد الماء تيمم بلا طلب وإن توهمه طلبه من رحلة ورقفته ونظر حواليه إن كان بمستو من الأرض فان كان هناك وهدة أو جبل تردد بشروطه

(١) أي حصوله أو زيادته أو فوت روح أو بطئي برء أو شين فاحش في عضو ظاهر بخلاف اليسير كقليل سواد وبخلاف الفاحش في عضو باطن فلا أثر لذلك والظاهر ما يبدأ عند المهنة كالوجه واليدين من اليدين والباطن بخلافه ويعتمد في ذلك قول الطبيب العدل وتجربته على ما قاله ابن حجر وقال الرملي لا يعمل بتجربته ولا تيمم للبرد سواء كان في الحضر أو في السفر إلا إذا لم يجد ما يدر به الأعضاء أو ما يسخن به الماء وخاف على منفعة لم عضو فحينئذ يجوز له التيمم ويقضى إذا تيمم للبرد أو لفقد الماء في الحضر وإذا امتنع استعمال الماء في أعضاء التيمم لنحو مرض أو جرح ولم يكن عليها ساتر وجب التيمم ويمر بالتراب ما أمكن على موضع العلة فإذا عجز لم يجب عليه المرور بالتراب ولا يجب عليه المسح بالماء وإن لم يخف منه ضررا ولا وضع ساتر على العليل لمسح عليه وإذا امتنع استعماله في غير أعضاء التيمم

ولم يكن ساتر فلا يجب عليه إمرار التراب ولا الماء على الجرح ولا يجب عليه القضاء في هاتين الصورتين، وإذا كانت على الجرح جبيرة أو عصا أو مرهم أو خرقة ولا يمكن نزعها لخوف ضرر من ذهاب نفس أو عضو أو منفعة أو زيادة ألم غسل الصحيح، وتيمم عن الجرح ويدخل وقت التيمم عند غسل الجرح فإذا كان مثلاً الجرح في الرجلين لا يجوز له التيمم حتى يغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ثم يتيمم، واليدين والرجلان كالعضو الواحد وحاصل مسألة الجبيرة وغيرها إذا كانت في الوجه واليدين وجبت على المتيمم الإعادة، وإذا كانت في غير الوجه واليدين، فإن أخذت من الصحيح، أي البشرة الصحيحة زيادة على قدر الاستمسك وجبت الإعادة وكذا إن وضعها على حدث وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فإن لم تأخذ من الصحيح شيئاً بان كانت على قدر الجرح لم يجب الإعادة مطلقاً أي سواء وضعها على طهر أو حدث، وكذا إذا وضعها على طهر ولم تأخذ من الصحيح بقدر الاستمسك. وقد نظم بعضهم صورها في قوله -

(ولا تعد والستر قدر علة أو قدر الاستمسك في الطهارة)
(وإن يزد عن قدرها فأعد مطلقاً وهو بوجه أو يد)

وعلم بما تقدم إن أمكن نزع القطن أو الجبيرة أو الخرقة وجب نزعها ولا يكفي المسح حينئذ (تنبيه) لا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح للجنب والحائض فيجوز أن يغتسل ثم يتيمم أو يتيمم ثم يغتسل وهو السنة (٢) ولو في المستقبل صوتاً للروح ويلحق به احتياجه لعجن دقيق وطبخ طعام بلحم وغيره والمحترم

س - كم شروطه وماهي (ج) شروطه (١) عشرة وهي أن يكون

بتراب (٢) وأن يكون التراب طاهرا (٣) وأن لا يكون مستعملا

(٤) وأن لا يخالطه دقيق ونحوه (٥)

ما يحرم قتله ويحرم عليه الوضوء في هذه الحال لان حرمة النفس آكد، والغسل عن الجنابة والحيض وغيرهما كالوضوء وخرج بالمحترم غير المحترم وهم ستة تارك الصلاة بشروطه والزاني المحصن والمرتد والكافر الحربي والراكب العقور والخنزير فلا يجوز صرف الماء اليها ويلزمه التطهر به وإن أفضى الى تلفها (١) اي التيمم وانراد بالشرط هنا مالا بد منه (٢) على أي لون كان اذا كان له غبار ولو من ظهر كلب اذا لم يعلم تنجس التراب المأخوذ منه (٣) خرج به المتنجس وتراب مقبرة نبشت فلا يصح التيمم بها (٤) المستعمل هو ما رفع حدثا أي تيمم به أو زال نجسا كالمستعمل في إزالة النجاسة المغلظة وعرفه في المنهاج بقوله وهو ما بقي بعضوه وكسذا ما تناثر في الأصح (٥) كزعفران ونورة ولو قليلا ولو اختلط التراب بماء مستعمل وجف جاز التيمم به .

وَأَنْ يَقْصِدَهُ (١) وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدِيَهُ بِضَرْبَتَيْنِ

(٢) وَأَنْ يَزِيلَ النِّجَاسَةَ أَوَّلًا (٣) وَأَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ قَبْلَهُ (٤)

(١) أى أن يقصد التراب بالنقل فلوسفته الريح عليه فردده ونوى لم يحز ولويمم بأذنه ونوى جاز (٢) أي تفلتين لا اقل ولا يتعين الضرب فلو وضع يديه على تراب ناعم وعلق بها كفى . ويجب نزع الخاتم في النقطة الثانية فليتنبه لذلك ويجب مسح مسترسل لحيته والمقبل من أنفه على شفقه كالوضوء . ولا يجب إيصال التراب عنبت الشعر الخفيف (٣) أى غير المعفوعتها إن أمكن إزالتها وإن لم يمكن - قال ابن حجر يقيم ، وقال الرملى يصلى صلاة فاقد الطهورين ولا يقيم ويجب القضاء عليه عندهما ويبنى على الخلاف ما لو كان الميت أكلف وتحت قلفته نجاسة ، فعند الرملى بدفن بلا صلاة عليه لانه لم يتقدم إزالة النجاسة ، وعند ابن حجر يقيم ويصلى عليه إذ لا يشترط عنده ذلك (٤) أي قبل التيمم فلا يصح التيمم قبل الاجتهاد وهذا ما جرى عليه ابن حجر وخالفه الرملى قال الشرقاوى فى حاشيته على التحرير والعلم بالقبلة ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد فى القبلة اهـ

وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ (١) وَأَنْ يَتِيمَ لِكُلِّ فَرَضٍ (٢)

س - كَمْ فَرَائِضُهُ وَمَاهِي؟

ج - فَرَائِضُهُ (٣) خَمْسَةٌ (٤) وَهِيَ تَقِلُّ التُّرَابَ (٥)

وَالنِّيَّةَ (٦) وَمَسْحَ الْوَجْهِ

(١) فَلَا يَصِحُّ التَّيْمُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِأَنَّ التَّيْمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ وَلَا ضَرُورَةَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ (٢) أَيْ عَيْنِي مَكْتُوبًا كَانَ أَوْ مَنذُورًا صَلَاةً كَانَتْ أَمْ غَيْرَهَا كَطَوَافِ الْفَرَضِ أَدَاءً كَانَ أَمْ قَضَاءً (٣) أَيْ التَّيْمُ وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ وَالْمُرَادُ بِفَرَائِضِهِ أَرْكَانُهُ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءُ مَا هِيَ (٤) هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ النَّوَى فِي الْمَنَاجِ وَهُوَ الْأَوَّلَى وَعِندَهَا فِي الْمَجْمُوعِ سِتَّةٌ فَزَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ الْقَصْدُ وَهُوَ قَصْدُ التُّرَابِ لِنَقْلِهِ وَهُوَ غَيْرُ النِّيَّةِ الَّتِي هِيَ نِيَّةُ الِاسْتِبَاحَةِ وَعِندَهَا فِي الرُّوْضَةِ سَبْعَةٌ وَزَادَ عَلَى السِّتَةِ التُّرَابَ (٥) أَيْ تَحْوِيلَ التُّرَابِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ أَوْ يَدِ فَلَوْ وَقَفَ فِي مَهَبِ رِيحٍ نَاوِيَا فِي وَقُوفِهِ التَّيْمُ فَلَمَّا أَصَابَهُ التُّرَابُ مَسَحَهُ بِيَدِهِ لَمْ يَكْفِ لَانْتِفَاءَ النُّقْلِ الْمُحَقَّقِ (٦) أَيْ نِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى طَهَارَةٍ كَطَهَارَةِ وَسُجُودِ تِلَاوَةِ وَحْمَلِ مَصْحَفٍ كَأَنْ يَقُولَ الشَّخْصُ نَوَيْتُ اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ فَرَضِ

(١) ومسح اليدين إلى المرققين (٢) والترتيب (٣)

س - ما الذي يبطله ..؟ ج - يبطله (٤) ثلاثة أشياء (٥)

ما أبطل الوضوء (٦)

الطواف ولا يجب أن يعين الحدث لكونه أصغر أو أكبر ولا تكفى نية التيمم ولا نية فرض التيمم للفرض فإن نوى التيمم الفرض والنفل استباحها أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجساسة أيضاً أو النفل فقط لم يستبح معه الفرض وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن النية بالنقل واستدامتها إلى مسح شيء من الوجه (١) أى وصول التراب إلى الوجه ولو بنحو خرقة ولا يشترط تيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفى غلبة الظن (٢) كبذله وهو الوضوء (٣) ولو عن حدث أكبر أما بين النقلين فلا يجب فلو ضرب يديه على التراب ومسح بأحدهما وجهه وبالأخرى يده الأخرى جاز ثم ينقل مرة ثانية ليدء الثانية .

(٤) أى التيمم (٥) وعدها فى التحرير وشرحه تسعة (٦) ما إسم موصول أو نكرة موصوفة والتقدير على الأول أى الذى أبطل الوضوء وعلى الثانى أى شيء يُبطل الوضوء من النواقض

السابقة

والردة (١) وتوهم الماء إن تيمم لفقده (٢)

(١) أى قطع الاسلام حقيقة بأن صدرت ممن يصح طلاقه أو حكما كأن صدرت من صبي كما لو حكى الصبي الكفر فيبطل تيممه

(٢) أى فقد الماء والمراد بالتوهم ما يشمل الشك ، والتوهم فى الأصل هو الظن وبشروط أن يكون التوهم فى غير وقت التلبس بالصلاة بأن كان قبل تمام الرأى من أكبر أو معه على المعتمد لأن التوهم فى الصلاة لا يبطلها أى سواء كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم أو تسقط به ، وصورة التوهم أن يرى سرايا وهو ما يرى وسط النهار كأنه ماء أو جماعة جوز معهم ماء أو غمامة مطبقة بقربه فحينئذ يبطل تيممه وكالتوهم العلم به إن كان خارج الصلاة ، فإن كان فيها ينظر فإن كانت لا تسقط بالتيمم بطلت صلاته ، وأن كانت تسقط به لم تبطل ، وهذا كله ما لم يقترن بمانع متقدم أو مقارن فإن اقترن به مانع كسبع أو عطش لم يبطل تيممه لان وجوده فى هذه الحالة كالعدم ، والمعنى الذى يبطل التيمم هو الذى يبطل الوضوء ويزاد عليه الردة وتوهم الماء .

(الدرس الخامس)

سر - الى كم قسم تنقسم النجاسة «ج» الى ثلاثة أقسام مغلظة

(١) ومخففة (٢) ومتوسطة (٣) (س) ماهي المغلظة وما

حكمها (ج) هي نجاسة (٤) الكلب والخنزير وفرع

أحدهما (٥) وحكمها تطهر بسبع غسلات (٦) بعد ازالة عينها

(٧) إحداهن بتراب طاهر (٨)

(١) سميت بذلك لغلظ حكمها (٣) سميت بذلك لخفة حكمها

(٣) سميت بذلك لكون حكمها وسطا بين حكم المغلظة وحكم

المخففة (٤) النجاسة لغة المستقدر وشرعا مستقدر بمنع صحة

الصلاة - حيث لا مرخص (٥) أى مع الآخر أو مع غيره

من حيوان طاهر تغليباً للنجس (٦) تعبداً وإلا فيكفى من

حيث زوال النجاسة مرة واحدة إن زالت الأوصاف (٧) أى

النجاسة إذا لم تزل عين النجاسة الكلبية إلا بست غسلات مثلاً

حسبت كلها غسلة واحدة والارض الترابية لا يجب تريبها

(٨) أى إحدى السبع وخرج بالتراب غيره كالأسنان والصابون

وخرج بالطاهر المتنجس والمستعمل وكيفية الغسل به أن يمزج

(س) ماهى المخففة وما حكمها (ج) هى بول الصبي (١)

الذى لم يطعم غير اللبن (٢) ولم يبلغ الحولين (٣) وحكمها

تطهر برش الماء مع الغلبة (٤) وإزالة عينها (٥)

الماء بالتراب قبل وضعها على الشيء المتنجس أو بوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب أو بالعكس والمعنى إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر أو شيئاً من فضلات أحدهما تنجس نجاسة مغلظة وتطهر بسبع غسلات واحدة بتراب طاهر (١) يخرج بالبول غيره كالغائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبيّة والحنثى فيغسل بولها (٢) أى لم يأكل ولم يشرب غير اللبن على جهة التغذية أى التقوت ولا فرق بين اللبن الطاهر والنجس ولو من مغلظ فخرج بذلك من أكله للتغذى ولو مرة واحدة وإن عاد إلى اللبن (٣) تحديداً قد تقدم معناه وخرج به ما بعدها أى إنه يغسل بوله (٤) بأن يرش عليها بالماء ما يعمها ويغمرها ولا يشترط السيلان ولا يكفي الرش الذى لا يعمها ولا يغمرها كما يقع كثير من العوام (٥) كبقية النجاسة ولا بد من عصر محل البول أو الجفاف حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التى لا تنفصل .

(س) ماهى المتوسطة وما حكمها - (ج) هى سائر

النجاسات (١) وتنقسم الى قسمين عينية (٢) وحكومية (٣)

(س) ماهى العينية وما حكمها (ج) هى التى لها لون (٤)

وريح (٥) وطعم (٦) وحكمها ازالة لونها وربحها وطعمها (٧)

(١) أى باقى النجاسات (٢) العينية هى التى تدرك بحس أو
نظر أو ذوق أو شم (٣) الحكمية هى التى لا تدرك أوصافها
المتقدمة (٤) من البياض والسواد والحمرة وغير ذلك
(٥) أى رائحة وهى عرض يدرك بحاسة الشم (٦) كالخلاوة
والمرارة (٧) فإذا عسر زوالها وبقي للون أو الريح فلا تجب
ازالته بل يطهر محله بخلاف ما لو اجتمعما لقوة دلالتها على بقاء عين
النجاسة وكذلك إذا بقي الطعم والواجب فى ازالة النجاسة
الحث والقرض ثلاث مرات فإذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح
حكم بالتعسر ولو تنجس مائع كسمن وصليط وعسل ولبن
ونخل تعذر تطهيره اما السمن الجامد فتلقى النجاسة وما حولها
ويكون الباقي طاهرا

(س) مَا هِيَ الْحَكْمِيَّةُ وَمَا حُكْمُهَا (ج) هِيَ الَّتِي لَا لَوْنَ

وَلَا رِيحَ وَلَا طَعْمَ لَهَا (١) وَحُكْمُهَا جَرَى الْمَاءُ عَلَيْهَا (٢)

(س) مَا هُوَ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالِاسْتِحَاضَةُ (ج) فَالْحَيْضُ

هُوَ دَمٌ جَبِلَةٌ (٣) يُخْرَجُ مِنْ أَقْصَى (٤) رَحِمِ الْمَرْأَةِ (٥)

(١) أَيْ لِلْحَكْمِيَّةِ كَبُولٌ جَفٌّ وَلَمْ تَدْرِكْ لَهُ صِفَةً (٢) أَيْ

عَلَى الْحَكْمِيَّةِ وَالْمُرَادُ بِجَرَى الْمَاءِ سِيلَانُهُ عَلَى الْمُتَنَجِّسِ وَلَوْ مِنْ

غَيْرِ فَعَلٍ فَاعِلٌ كَالْمَطَرِ وَلَوْ أَحْمَيْتِ السَّكِينُ فِي النَّارِ ثُمَّ سَقَيْتِ

بِمَاءٍ نَجَسٍ كَفَى جَرَى الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَيَعْنِي عَنْ بَاطِنِهَا (٣)

أَيْ طَبِيعَةُ اللَّعْلَةِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْإِسْتِحَاضَةُ فَإِنَّهُ دَمٌ عِلَّةٌ (٤)

أَيْ أَبْعَدُ (٥) الرَّحِمِ جِلْدَةٌ دَاخِلُ الْفَرْجِ ضَيْقُهُ الْفَمُ وَاسْعُهُ

الْجَوْفُ كَالْجُرَّةِ وَفِيهَا لُجَّةٌ بَابُ الْفَرْجِ يَدْخُلُ فِيهَا الْمَنِيُّ ثُمَّ

تَنْكُمُشُ فَلَا تَقْبَلُ مَنِيَّ آخِرٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَلِهَذَا جَرَتْ عَادَةُ اللَّهِ

لَمَّا لَا يَخْلُقُ وَلَدًا مِنْ مَاءِ رَجُلَيْنِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ النَّفَاسُ فَإِنَّهُ

يُخْرَجُ مِنْ أَدْنَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ

في اوقات مخصوصة (١) وأقله (٢) يوم وليلة (٣) وأكثره

خمس عشر يوما (٤) وغالبه ست أو سبع (٥)

س -

(١) الأوقات المخصوصة من تسع سنين الى الإياس (٢) أي زمن الحيض (٣) أي مقدار ذاك يوم وليلة على الاتصال وهما أربع وعشرون ساعة وهذا شرط فيما اذا انقطع الدم بعد يوم وليلة وهو الاقل الحقيقي اما لو استمر نحو خمسة عشر يوما وكان ينزل في كل قدر ساعتين مثلا فيحكم عليه بأنه حيض أو نقص عن يوم وليلة فهو دم فساد ويعرف الاتصال والانقطاع بوضع القطن في الفرج فاذا خرجت متلوثة فهو متصل والإفلا (٤) أي بلياليها وان لم تتصل الدماء (٥) من الايام بلياليها وان لم تتصل الدماء لكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة والمعتمد في الاقل والأكثر الاستقرار أي التبع والفحص من الامام الشافعي فهو استقرار ناقص فدليله ظني بخلاف الاستقرار التام فانه يفيد القطع والحائض تسقط عنها الصلاة ويحرم عليها الصوم وتقضى الصوم ولا تقضى الصلاة

ج - وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر (١) ولا

حد لاكثره (٢) والنفاس (٣) هو الدم الخارج عقب

الولادة (٤)؛ وأقله لحظة (٥) وغالبه أربعون يوما (٦)

وأكثره ستون (٧) والاستحاضة (٨) هو الدم الخارج في

(١) يوما لان الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لزم أن يكون أقل الطهر كذلك وخرج بما بين الحيضتين الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك (٢) أي الطهر بالاجماع فقد لا تحيض المرأة في عمرها الامرة واحدة وقد لا تحيض أصلا (٣) سمي بذلك لخروجه عقب نفس (٤) خرج به الدم الخارج مع الولد أو حاله الطلق فهو دم فساد نعم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض (٥) اللحظة اسم للزمان اليسير وفي الروضة وشرحها لاحد لا قله (٦) أي بلياليها (٧) يوما أي بلياليها سواء تقدمت أو تأخرت (٨) هي لغة السيلان وشرعا ما ذكرناه

غَيْرِ أَيَّامِ الْخَيْضِ (١) وَالْأَفْلَاسِ (٢)

« الدرس السادس »

س - كم هي الصلوات المفروضة وما هي

ج - خمس وهي الظهر (٣)

(١) كان يكون أهل من يوم وليلة أو يكون مجاوزا
للخمسة عشر يوما (٢) أى وفي غير أيام النفاس بأن يكون
مجاوزا للستين وشمس في غير أيام الحيض والنفاس ما تراه
الصغيرة والآيسة فهو استحاضة ولا تمنع الاستحاضة الصلاة
والصوم وغيرها مما يمنعه الحيض فتغسل المستحاضة ، للصلاة
فرجها فتحشوه بقطن وتعصبه بخرقه فتتوضأ بعد دخول وقت
الصلاة وتبادر بالصلاة تقيلا للحدث ويحب عليها الوضوء لكل
فرض ولو مندورا وتجديد الغسل والحشو والعصب قياسا على
تجديد الوضوء (٣) سميت بذلك لانها ظاهرة وسط
النهار

ج - وأول وقتها زوال الشمس (١) وآخره (٢) إذا صار
 ظل كل شيء مثله (٣) غير ظل الزوال (٤) والمصر (٥)
 وأول وقتها الزيادة (٦) على ظل المثل (٧) وآخره (٨)

(١) أى ميل الشمس عن وسط السماء لما يظهر لنا وإذا أردت
 معرفة الزوال فاعتبره بقامتك بلا عمامة غير منتعل أو بشاخص
 تقيمه فى أرض مستوية وعلم على رأس الظل فاذا نقص فهو
 قبل الزوال وإذا وقف بحيث لا يزيد ولا ينقص فهو وقت
 الاستوى وإذا أخذ الظل فى الزيادة فاعلم ان الشمس قد زالت
 (٢) أى وقت الظهر (٣) أى مساويا له والظل لغة الستر
 وشرعا أمر وجودى بخلقه الله لنفع البدن وغيره وليس الظل
 عدم الشمس كما قد يتوهم الا ترى أن فى الجنة ظلا كما فى
 القرآن والسنة مع أنه لا شمس فيها (٤) أى الظل الموجود
 وقت الزوال (٥) سميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب وهى
 الصلاة الوسطى على الأصح (٦) أى وقت الزيادة فهو على
 تقدير مضاف (٧) أى وظل الاستوى (٨) أى وقت
 العصر

الى غروب الشمس (١) والمغرب (٢) وأول وقتها غروب

الشمس (٣) و آخره (٤) الى مغيب الشفق الأحمر (٣)

(ج) والعشاء (٦) وأول وقتها (٧) اذا غاب الشفق الأحمر

(١) الذى لاعود بعده فلو عادت بعد غروبها تبين بقاء وقت العصر ففعلها حينئذ أداء ويتبين عدم دخول وقت المغرب فيجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب (٢) سميت بذلك لفعلها بعد وقت الغروب (٣) أى بجميع قرصها فلو غرب بعضها لم يدخل وقت المغرب ولو غربت على شخص فى بلد فصلى المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادتها كما نقله الرملى عن إفتاء والده (٤) أى وقت المغرب (٥) ذكر الشفق الأحمر للايضاح لان المعروف فى اللغة أن الشفق هو الحمرة وخرج بالأحمر الأصفر والابيض فلا يمتد وقتها الى مغيبها

(٢) بكسر العين اسم الأول الظلام وسميت الصلاة

بذلك لفعلها فيه (٧) أى العشاء

وَأَخْرَهُ (١) إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ (٢) وَالصَّبْحِ (٣)
وَأَوَّلَ وَقْتِهَا (٤) طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَآخِرُهُ (٥) طُلُوعُ
الشَّمْسِ (٦)

(س) - كَمْ شُرُوطٍ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَمَا هِيَ

(١) أَى وَقْتُ الْعِشَاءِ قَالَ الْأَسْنَوَى وَالْأَوَّلَى الصَّبْرُ حَتَّى
يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَصْفَرُ وَالْأَبْيَضُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ أَمْ
أَمَّا الْبَلَدُ الَّذِي لَا يَغِيبُ فِيهِ الشَّفَقُ فَوْقَ الْعِشَاءِ فِي
حَقِّ أَهْلِهِ إِنْ بَمَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ زَمَنٌ يَغِيبُ فِيهِ شَفَقُ
أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ (٢) وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْءُهُ مُعْتَرِضًا
بِالْأَفَقِ أَمَّا الْفَجْرُ الْكَاذِبُ فَيُطْلَعُ قَبْلَ ذَلِكَ لَامْعَرِضًا بَلْ
مُسْتَطِيلًا ذَاهِبًا فِي السَّمَاءِ ثُمَّ يَزُولُ وَتَعْقِبُهُ ظَلْمَةٌ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
حُكْمُ (٣) الصَّبْحِ لَفْظُهُ أَوَّلُ النَّهَارِ سَمِيَتِ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ لِفَعْلِهَا
فِي أَوَّلِهِ (٤) أَى الصَّبْحِ (٥) أَى وَقْتُ الصَّبْحِ (٦) أَى إِلَى
قُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْعَمُهَا وَالْمُرَادُ
بِطُلُوعِهَا طُلُوعُ بَعْضِهَا ، وَأَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَوْقَاتًا غَيْرَ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَطْلُبُ مِنَ الْمَطُولَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(ج) ستة أشياء وهي الإسلام (١) والبلوغ (٢)

والعقل (٣) والنقاء من الحيض والنفاس (٤)

(١) خرج به الكافر الأصلي فلا تجب عليه الصلاة وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لتمكينه من فعلها بالإسلام ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم تخفيفاً عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف أما المرتد فتجب عليه الصلاة ويجب عليه قضاؤها إن عاد إلى الإسلام تغليظاً عليه (٢) خرج به الصبي والصبيبة فلا تجب عليها الصلاة لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصل التمييز بها والا فبعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين (٣) خرج به المجنون والمغمى عليه والسكران فلا تجب الصلاة عليهم ولا يجب عليهم قضاؤها إذا أفاقوا لكن يستحب على المعتمد وهذا إن لم يوجد منهم تعدد والا وجب عليهم القضاء (٤) خرج به الحائض والنفاس فلا تجب الصلاة عليهما ولا القضاء بل يحرم عليهما القضاء عند ابن حجر وينعقد نفلاً بلا ثواب عند الرملي

(ج) وسلامة الحواس (١) وبلوغ الدعوة (٢)

(س) كم شروط صحتها وما هي

(ج) خمسة أشياء (٣) وهي طهارة الأعضاء من

(١) فلا تجب الصلاة على من خلق أعمى أصم ولو ناطقا ولا قضاء عليه إذا ردت عليه حواسه (٢) فلا تجب الصلاة على من لم تبلغه الدعوة كأن نشأ في شاق جبل ولا يجب عليه القضاء إذا بلغته الدعوة عند الرمل وقال ابن قاسم يجب عليه القضاء (٣) الحصر باعتبار ما ذكرناه وإلا فهي تزيد على خمس فيزاد عليها الاسلام وان كان شرطا للوجوب ايضا على ان شرط الوجوب الاسلام ولو فيما مضى وشرط الصحة الاسلام بالفعل ومعرفة كيفية الصلاة بأن يميز فرائضها من سننها والمدار على أن لا يعتقد بفرض سنة وعدم تطويل ركن قصير عمدا وترك الكلام والأفعال الكثيرة والأكل والشرب وأن لا ينوى قطع الصلاة أو يتردد في قطعها وعدم تعليق قطعها بشيء وان لا يمضي ركن قولي أو فعلي مع الشك في نية التحريم أو يطول زمن الشك

الحديث (١) ومن النجس (٢) وستر العورة (٣)

(١) أي الأصغر والأكبر عند القدرة فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه مع قد قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته فان عجز بان لم يجد ماء ولا ترابا لزمه أن يصلي الفرض فقط وبعيد اذا وجد أحدهما لان هذا العذر نادر ولا دوام له

(٢) الذي لا يعنى عنها في بدنه فلا تصح صلاة من على بدنه نجاسة ويعنى في الصلاة عن محل الاستنجاء في حق نفسه وما عسر الاحتراز عنه غالبا من طين شارع نجس يقينا لعسر تجنبه ودم نحو براغيث ودمائيل ودم فصد وحجم بمحلها وروث ذباب وإن أكثر ما ذكر إلا اذا كان بفعله وذرقي طير كثير للمشقة في الاحتراز عنه ويشترط أن لا يكون الذرق رطبا وان لا تكون رجل المصلي مبلولة وأن لا يعتمد المشي عليه (٣) عن العيون ولو كان خاليا في ظلمة عند القدرة فان عجز عن سترها صلى غاربا ولا يؤمى بالركوع والسجود بل يتمهما ولا إعادة عليه ، والمراد بالستر من على وجوانب لامن أسفل وإن رؤيت بالفعل من ذيله ويجب ستر العورة في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة إلا الحاجة من اغتسال وتبرد وصيانة ثوب أما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره اليها ، والعورة لغة النقصان والشيء المستقبح ويطلق شرعا على ما يجب ستره وهو الذي يذكره الفقهاء هنا وعلى ما يحرم نظره ويذكرونه في النكاح

(ج) بلباس طاهر (١) والوقوف على مكان طاهر

(٢) والعلم بدخول الوقت (٣)

(١) اللباس الطاهر شامل لكل جرم طاهر يمنع إدراك لون البشرة كالطين والماء الكدر (٢) فلا تصح صلاة شخص تلاقى بعض لباسه أو بدنه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود والمدار على عدم ملاقة شيء من لباسه نجاسة ، ولو فرش نحو بساط طاهر على مكان نجس وصلى عليه صحت صلاته ، واعلم ان عورة الرجل في الصلاة وعند الرجال والنساء المحارم ما بين السرة والركبة وعند النساء الاجنبيات جميع بدنه وفي الخلوة السوءتان فتحصل ان له ثلاث عورات ، وعورة الحرة وكذا الخنثى في الصلاة جميع بدنها ماسوى وجهها وكفيها حتى شعر رأسها وباطن قدميها ويكفى ستره بالارض فان ظهر منه شيء عند سجودها بطلت صلاتها ، وعند الرجال الاجانب جميع بدنها وعند النساء الكافرات ما عدا ما يبدو عند المهنة أى الخدمة والاشتغال وفي الخلوة وعند النساء المسلمات وعند الرجال المحارم ما بين السرة والركبة فتحصل أن لها أربع عورات وعورة الأمة ولو مبعوضة في الصلاة وعند الرجال المحارم وفي الخلوة وعند النساء ما بين سرتها وركبتها وأما عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالحرية فتلخص أن لها عورتين (٣) المحدود شرعا للصلاة ومثله إخبار الثقة وفي معناه آذان المؤذن

(ج) واستقبال القبلة (١)

العارف في الصحيح فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لأنه لا يؤذن الا في الوقت غالبا نعم إن علم آذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو أكثر المؤذنون وغلب على الظن إصابتهم جاز اعتمادهم مطلقا ما لم يكن بعضهم أخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد، ومثل العلم بالنفس رؤية المزاويل الصحيحة والساعات الحجرية أو ظن دخول الوقت بالاجتهاد كورد وصوت ديك مجرب وهو يقول في صياحه يا غافلون اذكروا الله ويسن إقناؤه لخبر فيه أو تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما الأعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لأن شأنه العجز، والحاصل ان مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس وما في معناه والاجتهاد والتقليد فلو صلى بغير علم أو ظن اجتهاد لم تصح صلاته .

(١) أي الكعبة والمراد باستقبالها استقبال هبتها أي جرمها على المعتمد يقينا في القرب وظنا في البعد وسميت قبلة لان المصلي بقابلها وكعبة لارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه والله علم

(س) كَمْ أَرْكَانُ الصَّلَاةِ وَمَا هِيَ

(ج) ثلاثة عشر ركناً (١) وهي النية (٢)

(١) كذا في المحرر والمنهاج يجعل الطمأنينة كالمهيشة تابعة وعدها بعضهم ثمانية عشر ركناً يجعل طمأنينيات الأربع في محالها أركاناً ونية الخروج من الصلاة ركناً وبعضهم تسعة عشر، يجعل الخشوع ركناً وبعضهم عشرين بزيادة المصلي (٢) وقد أجمعت الأمة على اعتبار النية في الصلاة وقد تقدم معناها أنها لغة القصد وشرعاً قصد الشيء مقترها بفعله أي قصد الشيء الذي تريد فعله كالوضوء والصلاة ومحلها القلب والتلفظ بها سنة عند السادة الشافعية ليساعد اللسان القلب، واعلم أن مراتب النية ثلاث بحسب أقسام الصلاة فإن كانت الصلاة فرضاً وجب فيها ثلاثة أشياء القصد والتعيين ونية الفرضية فيقول أصلي فرض الظهر لله أكبر وإن كانت نافلة مؤقتة كراتبة أو ذات سبب وجب قصد الفعل والتعيين فيقول أصلي سنة الظهر القبليّة أو سنة عيد الفطر مثلاً لله أكبر وإن كانت نافلة مطلقة وجب قصد الفعل فيقول أصلي لله أكبر ويلحق بالنفل المطلق غيره كتحية مسجد وسنة وضوء واستخارة وإحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ويزيد المقتدى القدوة أو الإمام أو الجماعة ويستحب في جميع ذلك عدد الركعات والإضافة إلى الله تعالى واستقبال القبلة

(ج) وتكبيرة الاحرام (١) والقيام في الفرض (٢)

(١) سميت بذلك لانها تحرم على المصلي ما كان حلالا له قبلها من مفسدات الصلوات كالأكل والشرب والكلام وغير ذلك ويجب قرن النية بتكبيرة الاحرام وذلك بان يأتى بها عند أولها ويستمر ذاكرا لها إلى آخرها ولا يجب استصحابها بعد التكبير للعسر لكنه يسن أما العوام فيكفي في حقهم المقارنة العرفية بحيث يعد مستحضرا للصلاة ويتعين على القادر الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع اسم التكبير كالله الأكبر بزيادة اللام والله الجليل أكبر ومن غجز عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يمكنه التعلم في الوقت ترجم بأي لغة شاء ووجب التعلم إن قدر عليه ولو بسفر الى بلد آخر ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح وهو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنييفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ثم التعوذ ويسرها ويتعوذ في كل ركعة (٢) خرج به النفل فيجوز له أن يصلي قاعدا اذا كان قادرا وله نصف أجر القائم فان كان عاجزا عن القيام في النفل وصلى قاعدا لم ينقص من أجره شيء

على القادر (١) وقراءة الفاتحة (٢) والركوع (٣)

(١) عليه وشرط القيام نصب المصلي عظام ظهره فان وقف منحنيا أو مائلا بحيث لا يسمى قائما بان يصير الى الركوع اقرب لم يصح ولو صار كرا كع لكبر او نحوه وقف وجوبا لقربه من الانتصاب ولو عجز عن القيام قعد كيف شاء وافتراشه أفضل (٢) حفظا أو نظرا في مصحف أو تلقينا وتجب في كل ركعة في السرية والجمهرية وعلى الإمام والمأموم والمنفرد ويستثنى المسبوق بجميها أو بعضها فانه يتحملها عنه إمامه كلا أو بعضا فان جهل الفاتحة فسبح آيات فان عجز أتى بذكر ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة فان لم يحسن شيئا وقف قدر الفاتحة ، والبسمة آية من الفاتحة بل ومن كل سورة الإبراءة فليست آية منها قال الرملي تكره في أولها وتسب في أثنائها وقال ابن حجر تحرم في أولها وتكره في أثنائها وللفاتحة شروط تطلب من المطلولات والله أعلم

(٣) هو لغة مطلق الانحناء وأقله شرعا لقائم أن ينحى قادر بلوغ راحتيه ركبتيه بطنائنه لو أراد وضعهما عليهما بغير انحناس وأكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة أما أقله لقاعد فهو أن ينحني بحيث تحاذي جهته ما أمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي جهته موضع

والاعتدال «١» والسجود «٢» والجلوس بين السجدين «٣»

سجوده من غير عداسته فان لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره فان عجز عن الانحناء أصلاً أو مأ برأسه تم بطرفه ويسن أن يقول الامام في ركوعه سبحان ربى العظيم . ثلاثا ويزيد المأموم والمنفرد اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعى وبصرى وما استقلت به قدمى (١) هو لغة المساواة والاستقامة وشرعا أن يعود لما كان عليه قبل ركوعه من قيام أو قعود مطمئنا فاذا انتصب يسن أن يقول ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد المأموم والمنفرد اهل الثناء والحمد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذالك منك الجحد ويسن القنوت فى اعتدال ثابئة الصبح وهو اللهم اهـدنى فيمن هـديت وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت وبارك لى فيما أعطيت وقنى شرما فضيت إنك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ويسن أن يقنت الإمام بلفظ الجمع فيقول اللهم اهـدنا وهكذا والله أعلم (٢) أى مرتين لكل ركعة وهو لغة التطامن والميل وشرعا مباشرة بعض جهة المصلى ما يصلى عليه من أرض أو غيرها وأكمله أن يكبر لهويه للسجود بلا رفع ويضع ركبته ثم يديه ثم جبهته وأنفـه ويسن أن يقول الإمام سبحان ربى الأعلى

والتشهد الأخير « ١ » والقعود فيه « ٢ » والصلاة على النبي

ثلاثا ويزيد المنفرد والمأموم اللهم لك سجدت وبك آمنت
ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره تبارك الله أحسن الخالقين (٣) في كل ركعة وأقله أن
يستوى جالسا وأكمله يكبر ويجلس مفترشا واضعا يديه قريبا
من ركبتيه وينشر أصابعه قائلا رب أعفري وأرحمني واجبرني
وارفعني وزقني وهدني وعافني ثم يسجد الثانية كالأولى ولو
طوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة
كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة
الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الأخيرة لانه
طلب فيه التطويل في الجملة بالقنوت وانما بطلت الصلاة
بتطويلها لانها ركنان قصيران فلا يطولان (١) وهو الذي يعقبه
سلام وإن لم يكن للصلاة تشهد أول كالصبح والجمعة وخرج
به التشهد الأول فانه سنة ويسن في الأول الافتراش وفي
الآخر التورك ويشترط فيه أن يسمع نفسه وقرأته قاعدا
إلا عذر وان يكون بالعربية عند القدرة عليها ولو بالتعلم فان
عجز ترجم عن المأثور فقط وعدم الصارف ومراعاة الحروف
والكلمات والتشديدات (٢) أي في التشهد الأخير وخرج به

صلى الله عليه وسلم فيه «١» والسلام «٢» والترتيب «٣»

القعود في التشهد الاول فإنه سنة (١) أى فى القعود الأخير بعد التشهد ويجب للقعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وخرج بالتشهد الأخير التشهد الاول فإنها تسن فيه ولا تسن على الآل فى الاول وتسن فى الآخر (٢) أى السلام الاول وأقله السلام عليكم واحدة وأكملها السلام عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا والسلام عشرة شروط نظم بعضهم تسعة منها فقال شروط تسليم تحليل الصلاة اذا أردتها تسعة صحت بغير مرا عرف وخاطب وصل واجمع ووال وكن مستقبلا ثم لا تقصد به الخبرا وأجلس واسمع به نفسا فان كملت تلك الشروط وتمت كان معتبرا والعاشر أن لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى ولا بد أن يكون بالعربية إن قدر عليها والا ترجم عنها

(٣) كما ذكرناه ويستثنى منه وجوب مقارنة النية تكبيرة الأحرام ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفرضيته مستفادة من الآية اذا قلنا الواو للترتيب والا فمن فعله وقوله صلى الله عليه وسلم

(س) مَا هُوَ أَقْلُ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(ج) أَقْلُهُمَا (١) التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ

أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُمَّ

صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

(١) وَأَكْمَلُهُمَا التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنَّ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ وَيَسِّنْ الدُّعَاءَ بَعْدَ هُمَا وَهُوَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدِمْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

(س) ما الذي يبطل الصلاة

(ج) يبطلها (١) أربع عشرة خصلة (٢) الحدث (٣)

ووقوع النجاسة (٤) إن لم تلق حالاً (٥) وانكشف العورة

(١) أى الصلاة فرضاً أو نفلاً ومثلها سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنائز وهذه المبطلات إن قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وإن طرأت بعد انعقادها أفسدتها قال الشارح والفرق بين المفسد والمبطل أن المفسد ما يطرأ بعد الانعقاد وهو المراد هنا والمبطل ما يمنعه (٢) هذا تقريب للمبتدى والافهمي تزيد على ذلك فإن منها تطويل الركن القصير عمداً وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة واستدبار القبلة ونحوه (٣) الأصغر والأكبر عمداً أو سهواً ولو من فاقده الطهورين على المعتمد أو دائم الحدث غير حدثه الدائم ومحل بطلانها بالحدث إذا كان قبل التسليمة الأولى أما إذا حدث بعدها ولو قبل التسليمة الثانية فإنه لا يضر لأن عروض المفسد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر (٤) أى حدوث النجاسة سواء وقعت على ثوبه أم بدنه أو داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه لغلظ أمر النجاسة (٥) فإن ألقيت حالاً من غير حمل لم تبطل وقدرت ذلك بقدر مضي أقل الطمأنينة وصورته أن يجثر ثوبه أو يضع إصبعه على حجر تحته نجاسة أو على موضع طاهر من نعاله

بِالرَّيْحِ (١) إِنْ لَمْ تَسْتَرْ حَالًا (٢) وَالنُّطْقُ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ

مَفْهُمٍ عَمَدًا (٣)

وينحجبها من غير حمل للثوب والحجر والنعل فإن حملها
كأن نحأها بيده أو كفه بطلت صلاته

(١) كلها أو بعضها مما يجب ستره لصحة الصلاة وكذا لو
كشفها سهوا (٢) فإن سترت حالا لم تبطل نعم لو تكرر
كشف الريح وتوالى بحيث يحتاج في الستر إلى حركات كثيرة
متوالية بطلت صلاته بذلك لأنه نادر كما لو دفع المار بفعل كثير
(٣) أي وتبطل الصلاة بالنطق بحرفين متوالين وأن لم يفهما
كمن ومن وضحك وبكاء ولو من خوف الآخرة وأنين ولو
من شدة مرض ونفخ بأنف أو فم وسعال وعطاس إن ظهر
بها حرفان فأكثر أو حرف مفهم كق وع وف لان ق من
الوقاية يقال ق نفسك من الهلاك أي صنها وع من الوعي يقال
ع الحديث أي احفظه وف من الوفا يقال ف الوعد نعم
يعذر في اليسير عرفا من ذلك عند غلبته له وإن ظهر منه
حرفان أو حرف مفهم بخلاف الكثير عرفا فإنه تبطل به
الصلاة ويعذر في التنحنج اليسير لتعذر ركني قول كالفاتحة ولا
يعذر في التنحنج للسنة فإن لم يكن عامدا بان سبق إليه لسانه
أو كان جاهلا بالتحريم معذورا كمن قرب عهده بالاسلام
أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أنه في الصلاة فإن كان

وبالمفطر عمداً (١) والأكل الكثير ناسياً (٢) وثلاث
 حركات متواليات ولو سهواً (٣) والوثبة (٤) والضربة
 المفرطة (٥)

مانطق به قليلاً وهو أربع كلمات عرفية عند ابن حجر وست عند
 القليوبي ومن تبعه لم يضر أو كثيراً وهو مازاد على ذلك
 ضر مطلقاً

(١) أي المفسد للصوم مع العمد والعلم بالتحريم كالأكل القليل
 وإدخال عود في أذنه لشدة منافاته لها لأن ذلك يشعر
 بالاعراض عنها أما مع النسيان والجهل بالتحريم وقد عذر
 بما مر فلا تبطل به الصلاة (٢) ومثله الجاهل المعذور والفرق
 بينها وبين الصوم حيث لا يضر فيه ذلك أن الصلاة ذات أفعال
 منظومة والكثير من ذلك يقطع نظمها بخلاف الصوم (٣)
 أو جاهلاً معذوراً ولو فعل واحدة بنية الثلاث بطلت صلاته
 وخرج بثلاث حركات الحركة والحركتان وبالمتوالى غير المتوالى عرفاً
 بحيث يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول والثالث مقطوعاً عن
 الثاني فلا تبطل به الصلاة (٤) أي النطة لمنافاتها لمنافاتها
 للصلاة وكذا تحريك كل البدن أو معظمه ولو من غير
 نقل قدميه (٥) أي المحاوزة للحد ومثلها الرفسة المفرطة

وزيادة ركن فعلي عمداً (١) والتقدم على إمامه بركنين

فعلين والتخلف بهما بغية عذر « ٢ » ونية قطع

(١) لتلاعبه كركوع لغير المتابعة من المسبوق وقتل نحوحية
أما مافعله على وجه المتابعة لإمامه فلا يضر كأن اقتدى بمن
اعتدل من الركوع فإنه يلزمه متابعته في الزائد ولو سبق إمامه
بالتحريم لم تنعقد صلاته أو بالفاتحة أو التشهد لم يضر ويجزؤه
ويخرج به الناسي والجاهل بالتحريم وقد عذر بما مرفلا تبطل
صلاته بذلك (٢) أى وتبطل الصلاة بتقديم المأموم على الإمام
بركنين فعلين ولو غير طويلين وبتخلفه عنه بهما بغير عذر
وصورة التقدم كأن يركع المأموم ويعتدل ويهوى للسجود والإمام
قائم للقراءة مثلاً أو يركع قبله فلما أراد الإمام أن يركع رفع
فلما أراد أن يرفع سجد وصورة التخلف بهما أن يركع الإمام
ويعتدل ويسجد والمأموم في القيام والعذر في التقدم هو النسيان
والجهل فقط وفي التخلف هما وغيرهما مما يزيد على عشر
مسائل مذكورة في المطولات وخرج بالركنين الركن الواحد
سوى تكبيرة الإحرام فإنه لا تبطل به الصلاة كما تقدم
والله أعلم

الصَّلَاةُ (١) وَتَعْلِيْقُ قَطْعِهَا بِشَيْءٍ (٢) وَالتَّرَدُّدُ فِي قَطْعِهَا (٣)

(س) كَمِ أَسْبَابِ سَجُودِ السَّهْوِ وَمَا هِيَ

(ج) أَسْبَابُهُ (٤) أَرْبَعَةٌ وَهِيَ تَرْكُ بَعْضٍ مِنْ أِبْعَاضِ

الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضِ الْبَعْضِ (٥) وَفِعْلٌ مَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ وَلَا يَبْطُلُ

(١) أَيْ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنْهَا حَالًا أَوْ بَعْدَ رَكْعَةٍ كَأَن يَتَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَخَرَجَ بِنِيَّةِ الْقَطْعِ نِيَّةُ فِعْلِ الْمَبْطُلِ فَلَا تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ حَتَّى يَشْرَعَ فِيهِ. (٢) أَيْ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَعْلِيْقِ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِحَصُولِ شَيْءٍ سِوَاءٍ كَانَ التَّعْلِيْقُ بِالْقَلْبِ أَوْ بِاللِّفْظِ

(٣) أَيْ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالتَّرَدُّدِ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا وَلَوْ إِلَى أُخْرَى وَمِثْلُهُ التَّرَدُّدُ فِي الْإِسْتِمْرَارِ فِيهَا فَتَبْطُلُ حَالًا لِمُنَافَاتِهِ الْجُزْمُ الْمَشْرُوطُ دَوَامِهِ كَالْإِيمَانِ (٤) أَيْ سَجُودِ السَّهْوِ وَهُوَ لَغْوٌ نَسْيَانُ الشَّيْءِ وَالْغَفْلَةُ عَنْهُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَطْلَقُ الْخِلَالِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ سِوَاءٍ كَانَ عَمْدًا أَوْ نَسْيَانًا وَهُوَ سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ سِوَاءٍ كَانَتْ نَفْلًا أَوْ فَرَضًا أَوْ سَجْدَةً شُكْرًا أَوْ تِلَاوَةً سِوَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فَانْه لَا يَدْخُلُهَا (٥) سَمِيَتْ أِبْعَاضًا لِأَنَّهَا لَمَّا طُلِبَ جَبْرُهَا بِالسَّجُودِ

سهو إذا فعله ناسياً (١) ونقل ركني قولي إلى غير محله (٢)

أشبهت الأجزاء حقيقة التي هي الأركان وأجزاء الصلاة بالإجمال سبعة التشهد الأول وقعوده والمراد بالتشهد الأول هنا اللفظ الواجب في التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والمراد بالصلاة على النبي هنا اللفظ الواجب بعد التشهد الأخير والصلاة على الآل في التشهد الأخير وصورة السجود لتركها أن يتيقن ترك إمامه لها كأن يسمعه يقول اللهم صلى على محمد السلام عليكم فيسن السجود لسهو إمامه والقنوت وقيامه والمراد بالقنوت هنا الراتب وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان الأخير والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم فيه بعد القنوت فإذا ترك هذه الأجزاء أو بعضها منها كلمة أو حرف ولو عمدا يندب له سجود السهو أما أجزائها بالتفصيل فهي عشرون تطلب من المطولات والله أعلم

- (١) أو جاهلاً معذوراً كقليل كلام وقليل أكل وركعة زائدة أو ركوع أو سجود فهذه الأشياء عمداً مبطل للصلاة وسهوها غير مبطل لها فإذا فعل واحداً منها سهواً يندب له سجود السهو
- (٢) أو بعضه ولو عمداً كان يقرأ الفاتحة في الركوع أو يتشهد

وإيقاع ركن فعلي مع احتمال الزيادة (١)

(س) في كم وقت تكره الصلاة التي لا سبب لها

(ج) في خمسة أوقات (٢) عند طلوع الشمس حتى

في القيام أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في السجود ويستثنى من هذا السلام وتكبيرة الأحرام فإن نقلها عمدا مبطل للصلاة وخرج بالقولي الركن الفعلي فإن نقله عمدا مبطل لها (١) أي يوقع المصلي ركنا فعليا من أركان الصلاة وهو متردد في زيادته كأن يتردد في ترك الركوع أو السجود فإنه يجب عليه أن يأتي به وإن كان يحتمل أن يكون زائدا ويسجد ندبا للسهو كما إذا تردد هل صلى ثلاثا أم أربعا فإنه يقوم إلى الرابعة ويسجد للسهو وكذا لو أدرك الإمام راعيا وشك هل إدرك الركوع أولا فالأصح أنه لا تحسب له الركعة لأن الأصل عدم الإدراك فيتدارك تلك الركعة بعد سلام إمامه ويسجد للسهو لأنه أتى بركعة مع احتمالها لزيادة وهذه مسألة يغفل أكثر الناس عنها فليتنبه لها أما لو تردد في الزيادة بعد الفعل كان شك في التشهد الأخير أصلي أربعا أم خمسا فلا يندب له السجود (٢) سواء لم يكن لها سبب أصلا أو كان لها

ترتفع قدر ربح (١) وعند الاستواء في غير يوم الجمعة حتى

سبب ولكن متاخر عنها كاستخارة وصحح النووي رحمه الله تعالى في الروضة والمجموع هنا أن الكراهة للتحريم وصحح في التحقيق وفي الطهارة من المجموع أنها للتنزيه والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الأولى تقتضي الإثم والثانية لا تقتضيه وإنما أثم هنا حتى على القول بأن الكراهة للتنزيه للتلبس بالعبادة الفاسدة لأن النهي إذا رجع لذات العبادة أو لأزمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه وبأثم فاعلمها كما هو مقرر في الأصول، والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع أن كلا يقتضي الإثم أن كراهة التحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ماثب بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أما التي لها سبب متقدم كالغائته والمنذورة وتحية المسجد وسنة الوضوء وسنة الطواف أو مقارن كالاستسقاء والكسوف فلا بحرمان في شيء من هذه الأوقات وهذا أكله في غير حرم مكة أما فيه فلا تحريم مطلقا (١) صلى الصبح أم لا وهذا في رأى العين والا فالمسافة بعيدة وتستمر الكراهة إلى أن ترتفع قدر سبعة أذرع تقريبا فيما يظهر لنا وهذا الوقت وعند الاستواء وعند الغروب فالنهي متعلق بالزمان وبعده صلاة الصبح والعصر فالنهي متعلق بالفعل وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت كما لو صلى الصبح وطلعت الشمس فتكره له الصلاة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن

نزول (١) وعند الاصفرار حتى تغرب (٢) وبعد صلاة الصبح

حتى تطلع الشمس (٣) وبعد صلاة العصر حتى تغرب (٤)

الدرس السابع

(س) كم شروط جمع التقديم وما هي

(١) أي نزول الشمس عن وسط السماء ووقت الاستواء لطيف جدا بحيث لا يشعر به لكن إن صادفه الاحرام لم تنعقد الصلاة ونزول الكراهة بالزوال أما يوم الجمعة فلا تحريم في هذا الوقت سواء حضرها أم لا (٢) صلى العصر أم لا وتستمر الكراهة الى أن تغرب (٣) أي لمن صلاها أداء مغنية عن القضاء فلو كانت قضاء أولم تغن عن القضاء كأن كان متيما بمحل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة حينئذ وتستمر الكراهة الى أن تطلع الشمس وترتفع قدر سبعة أذرع كما تقدم (٤) أي لمن صلاها أداء مسقطه عن القضاء كما تقدم في الصبح ولو كانت مجموعة جمع تقديم في وقت الظهر ونزول الكراهة بالغروب

(ج) شروطه أربعة «١» وهي البداءة بالأولى «٢»
ونية الجمع فيها «٣» والمؤالاة بينهما «٤» ودوام العذر (٥)

(١) أى جمع التقديم ومعنى جمع التقديم أن تصلى العصر فى وقت الظهر والعشاء فى وقت المغرب مقصورة كانت أو تامة ويزاد عليها ظن صحة الأولى يقينا أو ظنا فيجمع فاقد الطهورين أى الماء والتراب والمتميم ولو بمحل يغلب فيه وجود الماء والعلم بجواز الجمع فتحصل أن الشروط التى تشترط فى جواز جمع التقديم للمسافر بسفر القصر وبالمطر للمقيم ستة ويزاد فى جواز التقديم بالمطر وجود المطر فى أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الأولى ولا يضر انقطاعه فى أثناء الأولى والثانية أو بعدها (٢) فلو صلى العصر قبل الظهر أو صلى العشاء قبل المغرب لم تصح وبعيدها إن أراد الجمع ولو صلاهما قبلان فساد الأولى بفوات شرط أو ركن فسدت الثانية أيضا لانتفاء شرطها من البداءة بالأولى والمراد بفسادها بطلان كونها عصرا أو عشاء لا أصل الصلاة بلى تنعقد نافلة على الصحيح إن كان ناسيا أو جاهلا وإن كان عامدا عالما لم تنعقد

(٣) أى فى الأولى فيقول نويت أصلى فرض الظهر أو المغرب مجموعا بالعصر أو العشاء الله أكبر ويزيد فى القصر مقصورة

(س) كم شروط جمع التأخير وما هي

(ج) شروطه (١) اثنان وهي نية التأخير وقد بقي

من وقت الاولى ما يسمها (٢) ودوام العذر الى تمام

أو ركعتين أو صلاة السفر ليميز التقديم المشروع عن غيره وهو التقديم سهواً أو عبثاً وتجاوز في أثنائها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الاولى (٤) أي الصلاتين بأن لا يطول الفصل بينهما عرفاً وضبطوه بما يسع ركعتين باخف ممكن على الوجه المعتاد (٥) أي بقاء السفر الى الاحرام بالثانية فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع لزوال سببه وهو السفر ويتعين تأخير الصلاة الى وقتها ولو أقام في أثناء الثانية لم يضر

(١) أي جمع التأخير ومعنى جمع التأخير أن تصلي الظهر وقت العصر والمغرب وقت العشاء (٢) أي تامة إن أراد تمامها ومقصورة إن أراد قصرها كان يقول إذا أراد تأخير الظهر الى العصر نويت أوخر الظهر الى العصر لا جمع بينهما وإذا أراد تأخير المغرب الى العشاء فيقول نويت تأخير المغرب الى العشاء لأجمع بينهما فإن أخر من غير نية الجمع أو بنية في زمن لا يسع الاولى عصي وتكون قضاء

الثَّانِيَّة (١)

(س) كم شروط القصر وما هي

(ج) شروطه سبعة (٢) وهي أن يكون سفره

(١) أى دوام السفر الى تمام الصلاة الثانية وهى العصر والعشاء فان أقام قبل أن يتم الصلاة الثانية صارت الاولى وهى الظهر أو المغرب قضاء (خاتمة) ختار النووى وغيره جواز الجمع بالمرض تقديمًا بشروط جمع التقديم وتأخيرًا بشروط جمع التأخير وضبطوا المرض بما يشق معه فعل كل فرض فى وقته مشقة تبيح الجالس فى الفرض (٢) أى القصر ومعنى القصر أن نصلى المكتوبة الرباعية المؤداة ركعتين ويزاد عليها أربعة شروط قصد موضع معلوم ولو بالجهة كالحجاز والتحرز عما ينافى نية القصر فى دوام صلاته كنية الاتمام والشك فى نية القصر وكون السفر لغرض صحيح كالحج والتجارة للتنزه ورؤية البلاد ومجاورة السور فى البلدة المسورة والعمران فى غيرها فتحصل أن الشروط التى تشترط فى القصر أحد عشر شرطًا وعلم مما مر أن من سافر الى مصر أو أوروبا أو الهند للتنزه يجب عليه الاتمام ويحرم عليه القصر وخرج بالرباعية الثلاثية والثلاثية

مرحلتين (١) وأن يكون في غير معصية (٢) والعلامة بجواز

وبالمؤداة الفائتة فلا تقصر فائتة الحضر في السفر ولا فائتة السفر في الحضر وتقصر فائتة السفر في السفر

(١) أي تحديدا ولا تحسب منها مدة الرجوع فلا بد من كونها ذهابا فقط ولو قطع المرحلتين فيه في ساعة قصر كما لو سافر في طائرة أو قطار وها سير يومين بلا ليلة معتدلين أو ليلتين بلا يوم معتدلين أو يوم وليلة بسير الحيوان المثقلة بالأحمال ومشى الأقدام المعتادة من النزول والسير والاستراحة والأكل والصلاة وغير ذلك وقدرها على الشهر املسى بأثنتين وعشرين ساعة ونصف وقدرها بالمساحة أربعة برد وبالفراسخ ستة عشر فرسخا وبالأميال ثمانية وأربعون ميلا هاشمية والميل ستة آلاف ذراع على المعتمد (٢) هو شامل للسفر الواجب كقضاء دين والمندوب كصلة الرحم والمباح كسفر التجارة والمكروه كالسفر للتجارة في أكفان الموتى وسفر الشخص وحده أو مع آخر فقط أما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق وأبق وناشرة وفرع لم يستأذن أصله حيث وجب استئذانه بأن سافر للجهاد ومن عليه دين حال يقدر على وفائه بغير إذن مستحقة ولم ينب من يؤديه عنه فلا يجوز القصر له ويجب عليه الإتمام

الْقَصْرِ (١) وَنِيَّةُ الْقَصْرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ (٢) وَأَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ
رَبَاعِيَّةً (٣) وَدَوَامُ السَّفَرِ إِلَى تَمَامِهَا (٤) وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ
بِمُتَمِّمٍ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (٥)

(١) فلا قصر لجاهل به فلو رأى الناس يقصرون فقصروا معهم
جاهلا لم تصح صلاته (٢) كان يقول أصلي فرض الظهر قصرا
الله أكبر أو صلاة السفر أو ركعتين فلو نواه بعد الإحرام
فسدت صلاته (٣) أي ظهرا أو عصرا أو عشاء فلا تقصر
المغرب والصبح كما تقدم (٤) أي الصلاة فلو نوى الإقامة
فيها أو بلغت سفينته دار إقامته أو شك في أنتهائه أتم لزوال
سبب الرخصة في الأولى وللشك فيه في الثانية (٥) وكالمتم
المشكوك في سفره وإن أتم به في جزء من صلاته كان
أدركه آخر صلاته أو أحدث عقب اقتدائه به لزمه الإتمام
ولو اقتدى بمسافر وشك في نية القصر فنوى القصر جاز له
القصر إن بان الإمام قاصرا لان الظاهر من حال المسافر القصر
فإن بان أنه متم أو لم يتبين حاله لزمه الإتمام ولو علق نية
القصر على نية الإمام كان قال إن قصر قصرت والا أتممت
جاز له القصر إن قصر الإمام وإن أتم أولم يظهر مانواه لزمه

(س) كم شروط وجوب الجمعة وما هي

(ج) سبعة «١» وهي الإسلام «٢» والبلوغ «٣»

الإنتماء وأعلم أن من سافر من بلدة أو قرية فأول سفره مجاوزة سورها فإن لم يكن سورفه أوله مجاوزة العمران لا الخراب والبساتين والمزارع وأن اتصلت بما سافر منه أو كانت محرطة لأنها لا تتخذ للإقامة وإذا رجع انتهى سفره ببلوغه العمران أو السور ومن سافر في سفينة فأول سفره ركوبه الزاروق أو السنبوق ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوصوله ولا يحسب منها يوم دخوله وخروجه ولو أقام ببلد بنية أن يسافر منها إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما فقط ثم يتم

(١) وهذه الشروط تشترط لغير الجمعة من الصلوات أيضا وإنما ذكرناها أيضا للمبتدى وعلم إن هذه الشروط تنقسم إلى ثلاثة أقسام منها ما هو شرط للوجوب والصحة والانعقاد وهو الإسلام والعقل ومنها ما هو شرط للوجوب والانعقاد وهو الذكوره والبلوغ والحرية والإقامة ومنها ما هو شرط لوجوبها فقط وهي الصحة (٢) خرج به الكافر فلا تجب عليه الجمعة وجوب مطالبة في الدنيا كما تقدم ولا تصح منه ولا تنعقد به أما المرتد فتجب عليه وجوب مطالبة بمعنى

والعقل (١) والحرية (٢) والذكورة (٣) والصحة (٤)

إننا نقول له أسلم وصل الجمعة والا فلا تصح منه ولا تنعقد به مادام باق في ارتداه (٣) خرج به الصبي فلا تجب عليه الجمعة ولا تنعقد به

(١) خرج به المجنون فلا تجب عليه الجمعة ولا تصح منه ولا تنعقد به عند عدم العدى أما المتعدى مجنونه فتجب عليه الجمعة (٢) خرج به الرقيق فلا تجب الجمعة عليه ولا تنعقد به

(٣) خرج به الأثنى ومثلها الخنثى فلا تجب الجمعة عليهما ولا تنعقد بهما نعم إن اتضح الخنثى بالذكورة قبل فعلها وجبت عليه أن تمكن منها ولو بعد فعله الظهر ولا تكفيه ظهره الأولى إن كان فعلها قبل فوات الجمعة (٤) خرج به المريض فلا تجب الجمعة عليه ونحوه من كل معذور بمرخص في ترك الجماعة كالحر والبرد والوحل والجوع والعطش والخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن والمتضرر بتخلفه عن الرفقة بخلاف مجرد الوحشة وفقد قائد لاعمي فلو وجدته لزمته ولو بأجرة مثل مجدها وشيخ وزمن لم يجد أمركوبا لائقا بها بملك أو إجارة أو إعارة أو وجدها ويشق الركوب عليهما كمشقة المشى في الواحل ولا يجب عليهما قبول الموهوب لما فيه من المنة

والإقامة (١)

(س) كم شروط صحة الجمعة وما هي

(ج) ثمانية وهي أن تكون كلها في وقت الظهر (٢)

وأن يكون العدد كاملاً (٣) وأن تقام في خطبة

(١) خرج به المسافر سقرا مباحا ولو قصيرا فلا تجب عليه الجمعة ولا تعتقد به لاشتغاله بأحوال السفر (٢) أى بأن تقع جميعها في وقت الظهر فلو خرج وقت الظهر أوصاق عنها بأن (لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على الواجب صلوا ظهرا ولو شكوا في خروج الوقت قبل الإحرام بها لم يحز الشروع فيها ولو خرج الوقت أو عدت الشروط يقينا أو ظنا بخبر عدل ولو قبل السلام وهم فيها اتموها ظهر ويسر الإمام بالقراءة من حينئذ ولا يحتاج إلى نية الظهر ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها اتموها جمعة والمسبوق المدرك مع الإمام ركعة كغيره فيما تقدم (٣) أى أن يوجد العدد كاملا من أول الخطبة الى إنقضاء الصلاة فلو نقصوا في الخطبة عن الأربعين لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم سماعهم

الْبَلَدِ (١) وَأَنْ لَا تَسْبِقَهَا وَلَا تَقَارِنَهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى (٢)

له فإن عادوا قريبا عرفا وجب إعادة ذلك الركن الذي فعل حال نقصهم دون الاستيناف وإن عادوا بعد طول الفصل عرفا وضبطوه بما يسع ركعتين بأخف ممكن وجب الاستيناف كما لو نقصوا بين الخطبة والصلاة ولو نقصوا في الصلاة بطلت لاستراط العدد في دوامها كالوقت وقد فات فيتمها الباقيون ظهرا نعم إن كمل العدد قبل انقضاء الأولين تمت لهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة بشرط أن يكون ذلك قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة الثانية

(١) أي الامكنة المحدودة من الابنية فالمراد بالخطبة الامكنة وبالبلد الابنية سواء كانت بلد أو لمصر أو قرية فالمرص ما اجتمع فيها حاكم شرطي وشرعي وسوق للبيع والشراء والبلد ما وجد فيها بعض ذلك والقرية ما خلت عن جميع ذلك وسواء كانت الابنية من لبن أو خشب أو قصب أو سعف وخرج بخطة البلد الصحراء فلا تصح الجمعة فيها ومنها مسجد انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم مسافرون ولو كانت الخيام بصحراء وأتصل بها مسجد فإن عدت الخيام معه بلدا أو واحدا ولم تقصر الصلاة قبله صحت وإلا فلا ولو لازم أهل الخيام موصعا من الصحراء

لم تصح الجمعة في تلك الخيام ونجب عليهم إن سمعوا النداء من محلها والا فلا (٢) في تلك البلد ولو عظمت وكثرت مساجدها كما قاله الشافعي لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحد أفضي الى المقصود من إظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة قال الشافعي لو جاز فعلها في مسجدين لجاز في مساجد العشائر ولا يجوز إجماعا الا إذا كثرت وعسر اجتماعهم في مكان بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسع من يغلب فعلهم لها عادة بلا مشقة ولو غير مسجد كشارع أو بعدت أطراف البلد بان لا يبلغهم النداء بشروطه فيجوز التعدد للحاجة هذا هو المعتمد لا بمن تلزمه واو لم يحضر ولا بجميع أهل البلد كما قيل بذلك فافهم قال الزيادي والمتعد أدن العبرة بمن يحضر وإن لم تلزمه الجمعة والذي استظهره الخطيب في المغنى أن العبرة في العسر بمن يصلي ونقله عرشه الشيخ زكريا الأنصاري فالإحتياط لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعته أن يعيدها ظهرا فلو سبقها جمعة في محل لا يجوز التعدد فيه فالصحيحة السابقة واللاحقة باطالة فيجب على أهلها صلاة الظهر أو قارنتها جمعة أخرى كان وقعا معا أو شك في السابق والمعينة فيجب أن يجتمعوا ويعيدوها جمعة أخرى عند اتساع الوقت وتستحب إعادة الظهر في صورة الشك أو علم السابق ولم تعلم عين السابقة كان سمع مريضا أو مسافرا أن تكبرتين متلاحمتين فاخبرا بذلك مع جهل المتقدمة منها فتجب عليهم الظهر والله أعلم

وَأَنْ تَصَلِّيَ جَمَاعَةً (١) وَأَنْ تَقَامَ بِأَرْبَعِينَ (٢) مَكْلَفًا (٣)
 حُرًّا (٤) ذَكَرًا (٥) مُسْتَوْطِنًا (٦) وَأَنْ تَتَقَدَّمَ بِهَا

(١) بإجماع من يعتد به في الإجماع فلا تصح بالعدد فرادى
 إذ لم ينقل فعلها كذاك والجماعة شرط في الركعة الأولى فقط
 بخلاف العدد فإنه شرط في جميعها فلو صلى الإمام ركعة بأربعين
 ثم أحدث فاتم كل منهم لنفسه أجزعتهم الجمعة وشرطها كغيرها
 من الصلوة من نية والعلم بانتقالات (٢) منهم الإمام لما روى
 البيهقي عن بن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة
 وكانوا أربعين رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة
 أن الأمة أجمعوا على اشتراط العدد والأصل الظهر فلا تجب
 الجمعة إلا بعدد توقيف وقد ثبت جوازها بأربعين وثبت صلوا
 كما رأيتهم أصلي ولم تثبت صلاته بأقل من ذلك منه ولا
 بالأربعين وفيهم أمي قصر في التعلم لارتباط صحة صلاة بعضهم
 ببعض فصار كإقتداء القاري بالأمي كما نقله الأذرعى عن
 فتاوى البغوى (٣) أي بالغيا عاقلا فلا تنعقد الجمعة بالصبي
 والمجنون (٤) فخرج به الرقيق ولو مبعضا فلا تنعقد الجمعة به
 (٥) نخرج به الأنثى ومثلها الخنثى فلا تنعقد الجمعة بهما (٦)
 لا يسافر عن وطنه شتاء ولا صيفا الحاجة كتجارة وزيارة فلا

خطبتان (١)

(س) مَا الَّذِي يَجِبُ لِلْبَيْتِ عَلَى مَنْ عِلْمُ بَعْوَتِهِ

تعتقد بغير المستوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلة كطلبة العلم والتجار والزوار وأهل النخل والبساتين ولكن تصح منهم وتجب عليهم اذا توفرت الشروط ولو استوطن في بلدن بأن كان له مسكنان بهما فالعبرة بما فيه أهله وماله وإن كان في أحدهما أهل والأخرى مال فالعبرة بما فيه أهله والا فالعبرة بما إقامته فيه أكثر فإن استوت اعتقدت به في كل منهما

(١) للاتباع بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان وأركانها خمسة حمد لله تعالى وما اشتق منه كالحمد لله أو أنا حامد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والوسيلة بالتقوي كأوصيكم بتقوى الله وأطيعوا الله وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين وقراءة آية من القرآن في إحدى الخطبتين والافضل أن تكون في آخر الأولى والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الآخر كاللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات وشروطهما عشرة الطهارة عن الحدثين الأصغر والأكبر والطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر الغورة والقيام على القادر والجلوس بينهما فوق طائنية الصلاة والموالاة بينهما وبين الصلاة وأن تكون بالعربية وإن يسمعها أربعون وإن تكون كلها في وقت الظهر

(ج) أَرْبَعُ خِصَالٍ غَسَلَهُ «١» وَتَكْفِينُهُ «٢»

(١) أى الميت ومثله من ظن موته أو قصر لكونه بقربه ولم يبحث عنه وهذا على سبيل فرض الكفاية فإذا قام به أحدهم سقط الإثم عن الباقيين وإلا أثموا جميعا وأقل غسل الميت تعميم جميع بدنه شعرا و بشرا بالماء بعد إزالة النجاسة العينية التى عليه ولا تجب النية فى غسل الميت لكن تسن فيقول نويت الغسل أداء عن هذا الميت والاكمل وضعه بموضع خال عن الناس ويغسل فى قميص بماء بارد الا إن احتاج الى تسخينه لومسخ أو برد فيسخن قليلا ويمر يساره على بطنه بتحاميل يسير ليخرج ما فيه ويغسل بيساره وعليه خرقة سوأيته ثم ياف أخرى ويدخل أصبعه فيه ويمرهما على أسنانه وينزل ما فى منخره من أذى ويوضؤه كالحي بنية فيقول نويت الوضوء أداء عن هذا الميت ثم لحيته ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه الى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحرفه الى الأيمن فيغسل الأيسر يستعين فى جميع ذلك بسدر ثم ينزله بماء خالص من فرقته الى قدمه ثم يغسله بعد ذلك ثلاثا بماء خالص مع قليل كافور فان تعذر غسله كما لو أحرق بالنار وكان بحيث لو غسل تهرى أو لم يوجد الا أجنبية فى الرجل يمسم بحائل نعم الصغير الذى لم يبلغ حدد الشهوة يغسله

والصلاة عليه (١) ودفعه (٢)

الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير وأما ما تحت قلعة الاقلف فلا بد من فسخها وغسل ما تحتها إن تيسر والا يمم عما تحتها (٢) أي الميت ويجب للرجل ثلاثة أثواب إن كفن من ماله ولم يوص بأسقاط الثاني والثالث ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة وإن كفن من غير ماله بأن كفن من مال من عليه نفقته أو من الموقوف على تجهيز الموتى أو من أغنياء المسلمين أو أوصى بأسقاط الثاني والثالث أو منع الغريم فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس الحرم ووجه المحرمة والمرأة خمسة أثواب وييسط أولاً أحسن اللقائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة ويذر على كل واحدة حنوط وكافور ويوضع الميت فوقها مستلقياً وعليه حنوط وكافور ويسن تبخير الكفن بنحو عود أولاً ويجعل على منافذ بدنه قطناً وبلف عليه اللقائف ويشدها فإذا وضع في قبرة نزع الشداد

(١) أي الميت وأركان الصلاة على الميت سبعة "الأول النية" كان يقول نويت الصلاة على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية إماماً أو مأموماً الله أكبر "الثاني" أربع تكبيرات الأولى منها تكبيرة الإحرام "الثالث" القيام على القادر "الرابع" قراءة الفاتحة بعد تكبيرة الإحرام "الخامس" الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية "السادس" الدعاء
 للميت بعد التكبيرة الثالثة وأقله ما يطلق عليه اسم الدعاء كاللهم
 أرحمه والطفل كغيره والاكمل في كل من الكبير والصغير أن
 يقول اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
 وذكرنا واثنا اللهم من أحبيته منافحيه على الإسلام ومن
 توفيته منافتوفيه على الإيمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا
 بعده ويزيد مع ذلك في الكبير اللهم إن هذا عبدك وابن
 عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحبائه فيها إلى
 ظلمة القبر وما هو لأقيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك
 لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم
 إنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت
 غني عن عذابه وقد جئنا راعين إليك شفعاء له اللهم إن
 كان محسناً فزده في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه
 برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره
 وجاف الأرض عن جنيبه ولقه برحمتك الآمن من عذابك حتى
 تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويزيد في الطفل
 بعد ولا تضلنا بعده اللهم جعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً
 وعظمة واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينها وأفرغ الصبر على
 قلوبهما "السابع السلام" كسائر الصلوات في كيفيته وتعددته وفي
 عدم زيادة استحباب وبركاته خلافاً لابن حجر ويسن في تكبيرة
 الرابعة قبل السلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وغفر لنا

وله (٢) في قبره وأقله حفرة تمنع الرائحة أن تظهر
منه فتؤذى الحي وتمنع السبع عن نبش تلك الحفرة لإكل الميت
وينادى أن يوسع ولو كان صغيراً بأن يزداد في طوله وعرضه
ويعمق قدر قامته وبسطة وهما أربعة أذرع ونصف لأن عمر
رضي الله عنه أوصى بذلك ولم ينكر عليه أحد واللحد أفضل
من الشق وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر من القبلة قدر
ما يسع الميت ويستتر والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر
الذي هو مجرى الماء ويبني جانباه ويوضع الميت بينهما ويستقف
عليه يابن ويجب توجيهه إلى القبلة والكافرة التي في بطنها جنين
مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدبارها للقبلة ليكون
الجنين مستقبل القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهر أمه فإن رجيت حياته
لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها وإخراجه منها ولو
مسلمة ولو ماتت في سفينة انتظر وصولها إلى الساحل ليدفن
في البر إن قرب وإلا ثقل بعد تكفينه والصلوة عليه بنحو
حجر ويلقى في البحر والولد النازل قبل تمام أشهره إذا
علمت حياته بصياح أو اختلاج أو تنفس أو تحرك فحكمه
كالكبير وإن ظهر خلقه فقط وكان دون ستة أشهر وجب
غسله وتكفينه ودفنه بلا صلاة عليه وإذا لم تعلم حياته ولم
يظهر خلقه وكان دون سنة أشهر لم يجب فيه شيء بل تحرم
الصلاة عليه وإذا بلغ ستة أشهر وجب فيه ما في الكبير سواء
علمت حياته أو ظهر خلقه أم لا

(س) كَمِ الْأَمْوَالِ الَّتِي نَجِبَ فِيهَا الزَّكَاةَ وَمَا هِيَ

(ج) سِتَّةَ أَنْوَاعٍ « ١ » وَهِيَ النَّعَمُ « ٢ »

(١) أى إجمال والافهمى تسعة تفصيلا الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة والزرع والنخل والعنب وعروض التجارة وعدها بعضهم خمسة وأرجع عروض التجارة الى الذهب والفضة والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة ويكفر جاحدها وإن أتى بها ويقاتل الممتنع من أدائها عليها وتؤخذ منه قهرا كما فعل الصديق رضى الله عنه أما المكوس وهو العشور فأخذه من المسلمين حرام (٢) أى الإبل والبقر والغنم ولا تجب الزكاة فيها الا بستة شروط الاسلام والحرية والملك التام المعين المتيقن وجوده والنصاب والإقامة فى كالأرباح والحول فلا تجب الزكاة على الكافر الاصلى وجوب مطالبة فى الدنيا ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات على كفره طوّل بها فى الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات أما المرتد فماله موقوف فإن عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فماله فىء ولو أخرجها فى حال الردة أجزأته وهذا فى غير الزكاة التى لزمته قبل الردة أما هى فيجب إخراجها من ماله مطلقا أى سواء عاد الى الاسلام أم لا ولا على الرقيق بأنواعه نعم المبعوض تجب عليه الزكاة فيما ملكه

ببعضه الحر ولا على ضعيف الملك كالمكاتب ولا على الموقوف
 على جهة كالفقراء ولا على غير المتيقن وجوده كالجنين فلا تجب
 الزكاة في الذي وقف له من التركة حتى لو انفصل ميتا لم تجب
 على الورثة زكاة ذلك والصبي والمجنون تجب عليهما الزكاة
 والمحاطب باخراجها وليهما ولا في أقل من النصاب ولا في من
 سامت بنفسها أو في كلاء مملوك أو أسامها غير مالكيها
 كغاصب أو ورثها ولم يعلم بها أو أعلفت أكثر الحول أو نصفه
 قدرا لاتعيش بدونه لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن
 قصد به قطع السوم أما لو علفها مالكيها قدرا تعيش بدونه
 بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم فتجب زكاتها والماشية
 تصبر عن العلف يوما أو يومين لا ثلاثة أيام ولا في أقل الحول
 تعم نتائج النصاب أثناء الحول يتبع أمه فيه فتجب فيه الزكاة
 أما العوامل فلا زكاة فيها لأنها ليست معدة للنماء بل للعمل
 ولا زكاة في الإبل كما تقدم حتى تبلغ خمسا ففيها شاة جذعة
 ضأن لها سنة أو ثنية معزها سنتان وفي عشر شاتان وفي
 خمس عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض وهي التي لها سنة كاملة وفي ست
 وثلاثين بنت لبون وهي التي لها سنتان وفي أربعين حقة
 وهي التي لها ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعة وهي
 التي لها أربع سنين وفي ست وسبعين بنتالبون وفي إحدى
 وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون

وَالنَّقْدَانِ «١»

وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ثم في كل أربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة ففي مائة وأربعين حقتان وبنتا لبون لأن
فيها خمسين وخمسين وأربعين فتجب الحقتان في الخمسين والخمسين
وبنت اللبون في الأربعين وهكذا ولا زكاة في البقر والجواميس
حتى تبلغ ثلاثين ففيها تباع ابن سنة أو تبعة كذلك وفي أربعين
مسنة وهي مالها سنتان ثم في ثلاثين تباع أو تبعة وفي كل أربعين مسنة
ففي مائة وعشرة سنتان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات
أو أربعة أتبة وهكذا ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين ففيها
شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين وواحد ثلاث
شياه وفي أربعمائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة ففي خمسمائة
خمس شياه وفي ستمائة ست شياه وهكذا واعلم أن ما بين
النصب في النعم وقص أي عفو

(١) أي الذهب والفضة ولو غير مضروبين ولا تجب الزكاة
فيه إلا بخمسة شروط الاسلام والحرية والملك التام والحول
والنصاب فلا تجب الزكاة في أقل الحول كان زال ملكه في
أثناء الحول عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره فينقطع الحول
فلوعاد بشراء أو غيره استأنف الحول ونصاب الذهب عشرون
مثقالا والفضة مئتا درهم بوزن مكة تحديدا فلو نقص ولو

وَالْمَعَشَرَاتُ (١) وَأَمْوَالُ التِّجَارَةِ (٢) وَالرِّكَازُ (٣)

نقص ولو قليلا فلا زكاة فيها وواجبها ربع العشر ففي عشرين مثقالا نصف مثقال وفي متادرم خمسة درهم وفيما زاد فيها ولو قليلا فبحسابه وفدر نصاب الفضة بالريال أبي طاقه وأبي مدفع خمسة وعشرون ريالاً بناء على أن فيه درهما من النحاس ولا زكاة في المغشوش من ذهب وفضة حتى يبلغ خالصه نصاباً ولا يجب في الحلي المباح زكاة كتحلية خنجر وبندق بفضة للرجل وسوار وخلخال للمرأة ولو من ذهب أما المحرم كتحلية البندق والخنجر بالذهب والأسراف في تحلية آلة الحرب بالفضة وكحلي المرأة الذي أسرفت فيه أو بالغت في إسرافه والمكروه كضبة كبيرة لحاجة أو صغيرة لزينة فتجب فيه الزكاة وحيث أو جبننا الزكاة في الحلي واختلف وزنه وقيمته فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف الحرم لعينه كالإواني فالعبرة بوزنه

(١) المراد بالمعشرات الرطب والعنب من الثماو والبر والشعير والذرة والأرز واللوبيا والماش والدخن من الحبوب ولا تجب الزكاة فيها إلا بخمسة شروط الإسلام والحريية والملك المعين والاختيار والنصاب فلا تجب الزكاة فيما نبت بنفسه أو بحمل ماء أو هواء في البوادي كالنخل المباح بالصحراء ولا

في ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط
 والمدارس والقناطر والفقراء والمساكين وكذا الموقوف على إمام
 مسجد على الراجح ولو نبت الحب في أرض لشخص معين
 فيملكه وتجب عليه الزكاة ولا فيما لا يقتات اختيارا كالخوخ
 والرمان والتين واللوز والتفاح والمشمش والأنباء والليمون
 في الثمار ولكون حبة السوداء والفلفل في الزرع ونصابها
 خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وهي ألف وستمائة رطل
 بغدادى وقدرها بالوزن المستطى مائة وثلاثون منا وواجبها
 ما سقى بغير مؤنة كالمسقى بالمطر والأنهار والعيون والثلج والبرد
 وما سقى بالمؤنة كالمسقى بالبقر والإبل والمكينة نصف العشر
 ويجب اخراجها بعد التنقية والتصفية من نحو التبن (٢) وهي
 لغة تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وشرعا تغليب المال
 المملوك بمعاوضة لغرض الربح مع نية التجارة عند كل تصرف
 ابتداء ولا تجب الزكاة فيها إلا بسبعة شروط كونها عروضاً
 كبر وسمن وحنطة ورز وخطب ونية التجارة وكون النية
 مقرونة بالتملك أو في مجلس العقد وكون التملك بمعاوضة
 كشراء وأن لا تنض بنقدها الذى تقوم به آخر الحول ناقصاً
 عن النصاب وأن لا تقصد للقنية ومضى الحول من وقت الملك
 فلا تجب الزكاة في النصف وإن بادل بجنسه وقد قال ابن
 سريج بشر الصيارفة أن لا زكاة عليهم ولا فيما لم ينوى به

للتجارة فلا بد من نية مميزة وإن لم يجددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلا برأس المال ولا فيما قصد به التجارة بعد التملك أو مجلس العقد ولا فيما ملك بغير معاوضة كالارث والهبة بغير ثواب والاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والغرض وإن اقترن به نية التجارة ولا فيما نص آخر الحول ناقصا عن النصاب كان يشتري عشرين قطعة من الثياب بمائة ربيه مثلا أو عشرين ثم بأعاه آخر الحول بثلاثين ربيه فإنه ينقطع حول التجاره فإذا اشترى بها عرضا آخر بنية التجارة انعقد حولها من شرائها بخلاف ما لو باعه بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق فافهم ولا فيما قصد للقنية أي الامساك للاستعمال ولا يضر مجرد الاستعمال بقصد القنية ولا في أقل الحول ولا يشترط كونها نصابا الا في آخر الحول فلم يشتري بزا للتجارة بعشرين ربيه ثم بلغ آخر الحول مائة ربيه وجبت زكاتها وواجبها ربع عشر القيمة فلا يجوز الإخراج من عين العرض فإن ملك العرض بنقد كان يشتري خمسين كيسا حنطة بالفين ربيه مثلا قوم بها فيخرج من عينها خمسين ربيه سواء أكانت هي الغالبة أم لا أو بعرض أو بخلع أو نكاح أو صلح عن دم فبغالب نقد البلد (٣) هو دفين الجاهلية وهم من قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة تدل عليه من ضرب أو غيره ولا تجب فيه

و
والمعدن (١)

الزكاة الا بخمسة شروط أن يكون الواجد مسلماً وإن يكون حراً تام الملك وكونه ذهباً أو فضة وكونه نصيباً وكونه من دفين الجاهلية وإن يوجد في موات أو في ملك أحياء واجده فلا زكاة في غير الذهب والفضة كالنحاس والحديد ولا في دفين الاسلام فإن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام وعلم مالكة فله لا للواجد فيجب رده لما لكه وإن لم يعلم مالكة فلقطة فإن لم يكن مدفوناً بان كان ظاهراً فإن علم أنه ظهر بنحو سيل فهو ركاز ايضاً لأنه دفين بحسب ما كان وإلا وفهولقطة ولا فيما وجد في ملك الغير أو المسجد والشارع فإن وجد في ملك الغير فله إن الدعاه بأخذه بلا يمين أو في مسجد أو شارع فلقطة وواجبه الخمس حالاً فلا يشترط فيه الحول والله علم .

(١) هو اسم لمكان خلقه الله فيه ذالك من موات وغيره ولا تجب فيه الزكاة الا بخمسة شروط أن يكون المستخرج مسلماً وإن يكون حراً تام الملك وكونه ذهباً أو فضة وأن يكون نصيباً ونصيب الركاز والمعدن عشرون مثقالاً في الذهب ومثادهم في الفضة فلا زكاة في غير الذهب والفضة

كالعقيق والبلور ومثلها النفط ولا على كافر وما أخذه بملكه
لكن يمنع الحاكم من أخذ المعدن والركاز الذين في دار الاسلام
كما يمنع من الاحياء بها لان الدار للمسلمين وهو دخيل فيها
وواجبه ربع العشر حالا فلا يشترط فيه الحول (خاتمة) وكما تجب
زكاة المال تجب زكاة الفطر بأربعة شروط الاسلام وإدراك غروب
الشمس ووجوب ما يفضل عن مؤنته ومونة من تجب عليه
مؤنة ليلة العيد ويومه وعن دست ثوب يليق به وعن مسكن
وخادم يحتاج اليه وكما تجب على الشخص عن نفسه تجب عليه
أيضا عن أدراك غروب آخر يوم من رمضان ممن تجب عليه
نفقته من المسلمين كزوجة وأصل وفرع وخادم وهي صاع
من قوت غالب البلد وقدره خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى
وبالوزن المسقطى نصف من وتدفع زكاة الأموال والفقرة
الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز
في قوله إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل ويجب استيعاب الموجودين من هذه الاصناف في الزكاة
والفطرة .

الدرس الثامن

(س) كَمْ شُرُوطٌ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَمَا هِيَ

(ج) خَمْسَةٌ (١) وَهِيَ الْإِسْلَامُ (٢) وَالتَّكْلِيفُ (٣)

(١) ويجب صوم رمضان على من اجتمعت فيه شروط الوجوب الآتية بوجود واحد من سبعة أمور باستكمال شعبان ثلاثين يوما وبرؤية الهلال في حق من رآه وبثبوته عند قاض برؤية عدل شهادة بعد الغروب وبإخبار من لم يعهد عليه كذب عند المخبرانه رأ الهلال أو أن الهلال ثبت فيما يوافق مطالعه مطلع محله بشرط أن لا يعتقد خطأه أو إخبار من عهد عليه كذب عند المخبر بذلك أن إعتقد صدقه وإن كان فاسقا أو صبيا وبظن دخوله بالاجتهاد في حق من أشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس ثم إن وقع الصوم فيه فاداء أو بعده فقضاء أو قبله وقع نفلا وصامه في وقته إن أدركه والا قضاء وبرؤيته بالعلامات الدالة على ثبوته في البلاد المعتمدة كالقناديل المعلقة بالمنابر وسماع المدافع والطبول مما يحصل به إعتقاد جازم وبإخبار عدد التواتر ولو من كفار بروية الهلال أو ثبوته في محل متفق مطلع مع مطلع محله (٢) خرج به الكافر

وَالْإِطَاقَةُ (١) وَالصَّحَّةُ (٢) وَالْإِقَامَةُ (٣)

الأصلي فلا يجب عليه الصوم وجوب مطالبة في الدنيا وإن وجب عليه وجوب عقاب كغيره من الواجبات أما المرتد فيجب عليه وجوب مطالبة بأن يقال له أسلم وصم ولا يصح منه حال الردة ويجب عليه قضاءه بعد العود إلى الإسلام (٣) أي البالغ العاقل فلا يجب الأداء على عبي ومجنون ومغمي عليه وسكران أما القضاء ففيه تفصيل فالمجنون والسكران إن تعدا وجب عليهما القضاء والا فلا والمغمي عليه يجب عليه القضاء مطلقا أي تعدى أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها إلا إذا كان معتديا بإغمائه .

(١) حرج به من لا يطيقه. حسا كالمريض الذي لا يرجي برؤه والكبير أو شرعا كالحائض والنفساء فلا يجب عليهم الصوم ويجب على الشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجي برؤه الفدية وهي مد طعام لكل يوم من رمضان والحامل ولومن زنا أو بشبهة والمرضع ولو مستاجرة أو متبرعة إن خافتا على أنفسهما ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض أفطرتا ووجب عليهما القضاء وإن خافتا على أولادهما كاسقاط الولد في الحمل وقلة اللبن في المرضع أفطرتا وجوبا وعليهما القضاء والفدية وهي مدمن غالب قوة البلد كما تقدم ومن أفطر لانقاذ مشرف على

(س) كم أركانه وما هي

(ج) أركانه ثلاثة (١) وهي النية (٢) وترك

هلاك فيجب عليه القضاء والفدية ولو أفطر لتخلص مال
فيجب عليه القضاء ولا فدية عليه والبحر كالبر في ذلك
(٢) خرج به المريض مرضا مبيحا للتيمم وإن كان مطبقا في المستقبل
بأن يرجى برؤ مرضه فلا يجب عليه الصوم (٣) نخرج به
المسافرا سفرا مباحا طويلا فلا يجب عليه الصوم ويباح له الفطر فان
تضرر به فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل أما مديم
السفر فلا يباح له الفطر لأنه يؤدي إلى إسقاط
الوجوب بالكلية .

(١) فرضا كان أو نفلا واعلم أن الفرض يحرم قطعه صوما
كان أو غيره والنفل لا يحرم قطعه صوما كان أو غيره إلا الحج
والعمرة وكذلك فرض الكفاية فيجوز قطعه إلا إن تعين أو كان
حجا أو عمرة (٢) وأقلها في رمضان أن يقول الصائم وجوبا
بقلبه وندبا بلسانه نويت صوم غد من رمضان واكلها أن
يقوله نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله

المفطرات (١) وصائم (٢)

تعالى ويسن أن يقول إيماناً واحتساباً لوجه الله الكريم ولا بد من إيقاعها في جزؤ من الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق إن كان الصوم فرضاً أو ندراً ولو قارنت النية الفجر لم يصح صومه ولا يضر الأكل والشرب والجماع بعدها أما النفل فلا يشترط فيه التبييت بل تصح نيته قبل الزوال إن لم يسبقها منافع للصوم

(١) من كل عين وصلت لمنفذ مفتوح إلى ما يسمى جوفاً وإن قل كسمسة ونقطة ماء وإدخال عود في أذن ولو أدخل الصائم أنملة في دبره أفطر وهذا إذا كان متعمداً ذاكرة مختاراً غير جاهل معذور أما إذا كان ناسياً أو مكرهاً أو كان جاهلاً بالتحريم معذوراً بأن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فلا فطر بذلك (٢) وإنما لم يعدوا المصلي من أركان الصلاة لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها بدون تعقل مصل فلم يحسن عده ركناً بخلاف هنا وفي البيع لأنها أمران عد ميان لا وجود لهما في الخارج فلا يمكن تعقلها بدون الصائم والبائع .

(س) كم شروط صحتها وما هي

(ج) أربعة وهي الإسلام (١) والعقل (٢) والنقاء

عن الحيض والنفس (٣) والعدم بكون الوقت قابلاً

للصوم (٤)

-
- (١) خرج الكافر فلا يصح صومه بحال أصلياً كان أم غيره
 - (٢) أي التمييز فلا يصح صوم المجنون والطفل غير المميز لفقد النية ويصح من صبي مميز (٣) أي النظافة من الحيض والنفس فلا يصح صوم الحائض والنفساء ويحرم عليهما الإمساك ويشترط النقاء في جميع النهار فله طراً الحيض أو النفس أثناء النهار أبطله (٤) بأن لم يكن من الأيام التي يحرم صومها وهي يوم العيد وأيام التشريق مطلقاً ويوم الشك بلا سبب وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث برؤية الهلال ليلته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من يرد كفسقة وصبيان والنصف الأخير من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يكن لسبب أما إذا كان له سبب كورد أو نذر أو قضاء أو كفارة فإنه يصح صومه .

(س) كم مبطلاته وما هي

(ج) عشرة وهي دخول عين (١) إلى ما يسمى جوفاً (٢)

(١) وإن لم تؤكل كحصاة ومن العين الدخان المشهور فيفطر به الصائم وخرج بالعين الريح والطعم فلا فطر بهما ولا يضر وصول الذباب أو البعوض أو غبار الطريق أو غريزة الدقيق جوفه لعسر التحرز عنها وكذا الريق الخالص الظاهر من معدته بخلاف النجس كان أكل شيئاً نجساً ولم يغسل فيه قبل الفجر أو دميت لثته ومن غير معدته كان جمعه على نحو شفته ثم بلعه فيفطر به وبوصول نخامة حد الظاهر وهو مخرج الحاء وقدر على مجها وتركها حتى وصلت إلى الجوف ولا يضر سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير مبالغة فيها ولا غسل مطلوب ولو مندوبا كغسل جمعة بخلاف إذا كان مع المبالغة أو غسل غير مطلوب كغسل تبرد فيفطر به للنهي عنه في الصوم ولو وضع ماء في فمه للتبرد أو لدفع عطش فسبقه لا يفطر به لشدة الحاجة إليه (٢) وإن لم تكن فيه قوة تحيل الغذاء والدواء كباطن الأذن والأنف والاحليل فيفطر بالتقطير في الأذن والاحليل وبالإسقاط في الأنف والاحتقان في الدبر .

من منفذ مفتوح (١) والقيء (٢) والجماع (٣) وخروج المني
بمباشرة (٤) والجنون (٥) والسكر والاعماء (٦) والردة

(١) انفتاحا ظاهرا محسوسا فلا يضر وصول الكحل من العين أو الابرة أو ماء الاغتسال وإن وجدله أثر لباطنه بتشرب المسام وهي ثقب الجسد وسواء كان الانفتاح إصالة كالقلم والأذن أو عرض بواسطة جرح كالوصول إلى مامؤمة الرأس وهي خريطة الدماغ (٢) أي طلبه ولو تيقن أنه لم يرجع منه شيء إلى الجوف فهو مفطر لعينه لا لعود شيء منه ولو احتاج إلى القيء للتداوي باخبار طبيب عدل جاز له التقيء لكنه يفطر به لأنه نادر ولو غلبه القيء فلا فطر به (٣) في الفرج ولو دبرا من آدمي أو غيره كبهيمة وإن لم ينزل وسواء الواطئ والموطوء وهذا كله إذا كان عامدا عاملا بالتحريم مختارا وإلا فلا فطر في جميع ما تقدم (٤) أي بملامسة للبشرة بغير حائل كقبلة ولمس ما ينقض لمسه كالأجنبية فإن نزول المني بذلك مفطر وخرج بالمني الودي والمذي فلا فطر بهما كالبول وبالمباشرة خروجه بالاحتلام والنظر والفكر فلا فطر بذلك أما طلب خروج المني فهو مفطر مطلقا ولو بحائل كإخراج يده أو بيد زوجته أو جاريتة (٥) ولو لحظه لمنافاته العبادة (٦) إن استغرقا جميع النهار فإذا أفاقا ولو لحظة لم يضر أما النوم فلا يضر ولو استغرق جميع النهار.

وَالْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ (١)

الدرس التاسع

(س) كم شروط وجوب الحج والعمرة وما هي

(ج) خمسة وهي الإسلام (٢) والبلوغ (٣) والعقل (٤)

(١) فمضى طرأ شيء من الردة والحيض والنفاس أثناء النهار ولو لحظة أبطله (٢) خرج به الكافر الأصلي فلا يجب عليه الحج وجوب مطالبة ولا أثر لاستطاعته في الكفر حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته فيه اعتبر استطاعة جديدة أما المرد فيجب عليه وجوب مطالبة بأن يقال له أسلم وحج إن استطاع قبل رده أو فيها فإن أسلم استقر في ذمته بتلك الاستطاعة وإن مات بعد إسلامه ولم يحج حج من تركته وإن مات مرتدا لم يحج عنه وإن كان يعاقب عقابا زائدا على عقاب الردة ولو أرتد في أثناء نسكه بطل بالردة فلا يمضي فيه ولو أسلم لبطلان إحرامه . (٣) خرج به الصبي فلا يجب عليه الحج لعدم تكليفه ويثاب على حجه ثواب النفل لو قوعه له نفلا (٤) خرج به المجنون فلا يجب عليه لعدم تكليفه كالصبي

والحرية (١) والاستطاعة (٢)

(س) كم ركان الحج وما هي

(١) خرج به الرقيق فلا يجب عليه الحج ولو مبعضا لان منافعه مستحقة لسيدته غليس مستطاعا (٢) واعلم أن الاستطاعة نوعان استطاعة بالنفس وشروطها سبعة وجود الزاد والراحلة وتخليّة الطريق وإمكان المسير وثبوته على مركوب بلا ضرر شديد فمن لم يثبت عليه أصلا أو ثبت بضرر شديد ليس بمستطيع بنفسه ولا تضر مشقه تحتل عادة ووجود الماء وعلف الدابة وأن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما وإن لم يكن كل منهما ثقة وإنما الشرط أن يكون له غيرة عليها أو عبدها الثقة أو نسوة ثقات ثنتان فأكثر ولو لم يخرج من ذكر الا باجره لزمته إن قدرت بالحال التي يعتاد حملها منها بثمن المثل وهو القدر اللائق عليها لانها من أهبة سفرها كقائد الاعمى فإنه يشترط خروجه معه ولو باجرة قدر عليها بذلك زمنا ومكانا وهذا شرط لوجوب الحج عليها أما الجواز فيجوز لها أن تخرج لاداء حجة الاسلام مع المرأة الثقة وكذا يجوز لها الخروج وحدها إذا أمنت على نفسها بخلاف النفل فلا يجوز لها الخروج له مع النسوة ولو كثرن فافهم فانها مسئلتان إحداها شرط وجوب حجة الفرض والثانية جواز الخروج لادائه "النوع الثاني" استطاعة بالغير فمن مات وفي ذمته حج واجب مستقر بان تمكن بعد استطاعته

(ج) سِتَّةٌ وَهِيَ الْأَحْرَامُ (١) وَالْوُقُوفُ بِمَرَفَةِ (٢)

وجب الاحتجاج عنه من تركته ولو كان قضاء أو نذرا أو مستاجرا عليه في ذمته فلو لم يكن له تركة سن لوارثه أن يفعله عنه .

(١) أى النية فيقول الحاج في الأفراد بالحج وجوبا بقلبه وندبا بلسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى وفي التمتع بالعمرة نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى وفي القرآن نويت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله ويسن أن يقول بعد الإحرام ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وإذا رأما يعجبه يقول ليبيك إن العيش عيش الآخرة وإذا فرغ من تليته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله الجنة ورضوانه وإستعاذ به من النار واعلم أن واجبات الحج ستة كون الأحرام من الميقات ورمى الجمار الثلاث والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ليالى التشريق وطواف الوداع والتحرز عن محرمات الإحرام وواجبات العمرة اثنان كون الأحرام من الميقات والتحرز عن محرمات الأحرام (٢) أى حضوره ولو لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذى الحجة ويسن أن يقف إلى الغروب ولا يجزئ وقوف المجنون والمغمى عليه والسكران فإن لم يبق المغمى عليه فيه حتى فات وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لأفرضا ولا نفلا وأما المجنون فيقع حجه نفلا كحج الصبي غير المميز والسكران إن زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه نفلا وإن لم يزل عقله وقع حجه فرضا .

وَالطَّوَافُ (١) وَالسَّعْيُ (٢) وَالْحَاقُّ (٣) وَالتَّرْتِيبُ (٤) وَمَا

سِوَى الْوُقُوفِ أَرْكَانٌ فِي الْعُمْرَةِ (٥)

(س) كَمَ مُحَرَّمَاتُ الْأَحْرَامِ وَمَا هِيَ

(١) بالبيت وواجبات الطواف عشرة ستر العورة والطهارة عن الحدثين والطهارة عن النجاسة وجعل البيت عن يساره والابتداء بالحجر الأسود ومحاذته بجميع بدنه وكونه سبعا وكونه داخل المسجد وكونه خارج البيت والشاذ روان والحجر وعدم الصارف لغيره (٢) أى بين الصفا والمروة وبحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى وواجباته أربعة أن يبدء فى كل وتر بالصفا وإن يبدء فى كل شفع بالمروة وأن يكون سبعا وإن يكون بعد طواف ركن أو قدوم (٣) أو التقصير وأقله ازالة ثلاث شعرات من شعر الرأس حلقا أو تقصيرا أو نتفا أو إحراقا (٤) أى فى معظم الاركان فلا بد من تقديم الاحرام على الكل والوقوف على ما بعده إن لم يقدم السعى بعد طواف القدوم (٥) أى غير الوقوف والمعنى أن أركان العمرة خمسة الاحرام والطواف والسعى والحلق أو التقصير والترتيب .

(ج) احدى عشر «١» وهي لبس المحيط «٢»

وتغطية الرأس من الرجل «٣» وستر الوجه واليدين

(١) أى بحسب ما ذكرتها وإلا فهي تزيد على ذلك ويشترط في تحريمها العمد والعلم بالتحريم والإختيار والتكليف فإن انتفى شيء من ذلك فلا تحريم وأما الفدية ففيها تفصيل فإن كانت من باب الإتلاف المحض كقتل الصيد وقطع الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وإن كانت من قبيل الترفه المحض كالطيب واللبس والدهن اشترط في وجوبها العمد والعلم وإن كان فيها شائبة من إتلاف وشائبة من ترفه فإن كان المذهب فيها شائبة الإتلاف كالخلق والقلم لم يشترط في وجوبها العمد والعلم بالتحريم وإن كان المذهب فيها شائبة الترفه كجماع اشترط في وجوبها ذلك ولا فدية على غير المكلف مطلقا (٢) بالبدن أو بعضه منه سواء كان مخيطا أو مقعودا أم ملزوقا أم منسوجا أم مشكوكا أم مزرورا إن كان على الوجه المعتاد فلوا تزرأورا تدى بقميص أو التحف بهما لم يحرم ويجوز لبسه إذا لم يجد غيره من غير فدية ويجوز لبسه أيضا لحاجة كحرو برد لكن تجب عليه الفدية (٣) كاه أو بعضه بما يعد ساترا عرفا محيطا كان أم غيره كالعمامة والخرقاة إلا لحاجة من حر أو برد أو مداواة كان جرح

مِنَ الْمَرْأَةِ «١» وَإِزَالَةُ الشَّعْرِ «٢» وَالظَّفَرِ «٣» وَدَهْنِ
شَعْرِ الرَّأْسِ «٤» وَالطَّيِّبِ «٥» وَقَتْلُ الْمَاكُولِ الْبَرِّ

رَأْسُهُ فَشَدَّ عَلَيْهِ خَرْقَةً فَيَجُوزُ لَكِنْ تَلْزِمُهُ الْفَدْيَةُ بِخِلَافِ مَا لَمْ
يَعُدْ سَاتِرًا كَوَضْعِ يَدِهِ عَلَى بَعْضِ رَأْسِهِ وَكَانْفِاسِهِ فِي مَاءٍ
وَاسْتِظْلَالِهِ بِمَحْمَلٍ وَأَنْ مَسَّ رَأْسَهُ وَكَذَا حَمْلُ نَحْوِ زَنْبِيلٍ عَلَى
رَأْسِهِ إِذَا لَمْ يَغْمُرْ رَأْسَهُ أَوْ يَسْتَرْ غَالِبُهُ .

(١) كَلَهُ أَوْ بَعْضَهُ وَلَوْ أُمَةً وَالْأَلْحَاجَةُ فَيَجُوزُ مَعَ الْفَدْيَةِ
وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَرْ مِنْ وَجْهَيْهَا مَا لَا يَتَأْتَى سِتْرَ جَمِيعِ الرَّأْسِ
الْإِبَهِ (٢) بِحَلْقٍ أَوْ غَيْرِهِ نَعَمْ لَوْ كَشَطَ جِلْدَهُ مِنْ بَدَنِهِ كَرَأْسِهِ
وَعَلَيْهَا شَعْرٌ لَمْ يَحْرَمَ وَلَا فَدْيَةٌ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّعْرَ تَابِعٌ فِي
الْإِزَالَةِ وَلَوْ طَلَعَ الشَّعْرُ فِي الْعَيْنِ وَتَأَذَى بِهِ فَلَهُ إِزَالَتُهُ وَلَا فَدْيَةَ
(٣) أَى إِزَالَتِهِ بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْضَ ظَفَرٍ نَعَمْ إِنْ
انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرِهِ فَلَهُ إِزَالَةُ الْمُنْكَسَرِ إِنْ تَأَذَى بِهِ وَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ
(٤) كَزَيْتٍ وَشَمْعٍ مَذَابٍ وَلَوْ غَيْرَ طَيِّبٍ وَمِثْلُهُ شَعْرُ الْحَبِيبَةِ
وَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ (٥) فِي ثَوْبَةٍ وَبَدَنِهِ وَمَلْبُوسِهِ وَلَوْ
بَاطِنًا بِأَكْلِ أَوْ اسْعَاطِ أَوْ حَتَقَانٍ بِمَا يَقْصَدُ مِنْهُ رَائِحَةٌ غَالِبًا
كَالْمَسَاكِ وَالْكَافُورِ وَالْعُودِ وَالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالرِّيحَانِ
وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا يَقْصَدُ مِنْهُ الْأَكْلُ وَلَوْ لِلتَّدَاوِي وَإِنْ كَانَ لَهُ

الْوَحْشِيُّ (١) وَعَقْدُ النِّكَاحِ «٢» وَالْوَطْءُ (٣) وَالْمُبَاشَرَةُ
بِشَهْوَةٍ (٤) وَفِي جَمِيعِهَا الْفَدْيَةُ (٥) إِلَّا عَقْدَ النِّكَاحِ (٦)

رَأْتِجَةَ الطَّيْبِ كَالْتِفَاحِ وَالْقَرْنَفِلِ وَالْخَزَامِي (١) وَيَحْرَمُ أَيْضًا
اصْتِيادُهُ وَتَنْفِيرُهُ وَإِزْعَاجُهُ مِنْ مَكَانِهِ وَالتَّعَرُّضُ لجزئه كَيْدِهِ
وَرَجْلِهِ وَشَعْرِهِ وَرَيْشِهِ وَوَبْرِهِ وَيَبْيَضُّهُ وَفَرْخُهُ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهِ
بِشَرَاءٍ فَخَرَجَ بِالْمَأْكُولِ غَيْرِهِ كَالذَّبِّ فَلَا يَحْرَمُ صَيْدُهُ وَبِالْبَرِّ
مَا يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ فَيَحْلِلُ صَيْدُهُ وَإِنْ كَانَ الْبَحْرُ فِي الْحَرَمِ
وَبِالْوَحْشِيِّ الْإِنْسِيِّ كَالنَّعَمِ وَالِدَّجَاجِ وَحِمَارٍ وَبَقَرٍ وَإِنْ تَوَحَّشَ
فَيَحْلِلُ صَيْدُهُ وَيَحْرَمُ الْمَأْكُولُ الْبَرِّ وَإِنْ تَأَنَسَ كَالْأَوْزِ فَإِنَّهُ
وَحْشِيٌّ بِحَسَبِ الْأَصْلِ لَكِنْ تَأَنَسَ

(٢) إِبْجَابًا وَقَبُولًا فَيَحْرَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ أَوْ
لْغَيْرِهِ (٣) فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَيُفْسِدُ بِهِ النِّسْكَ وَلَوْ
بَغَيْرِ إِنْزَالٍ إِذَا وَقَعَ فِي الْعِمْرَةِ قَبْلَ الْفِرَاقِ مِنْ أَعْمَالِهَا وَفِي
الْحَجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ بَأَنْ كَانَ قَبْلَ فِعْلِ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي
هِيَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْمَتَّبِعِ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ سَعْيٌ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَإِزَالَةِ الشَّعْرِ بِحُلْقٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ
بِفِعْلِ اثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ (٤) كَلَمَسَ
وَقَبْلَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ حَرَامٌ وَتَجِبُ فِيهَا الْفَدْيَةُ وَإِنْ لَمْ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

ينزل والا ستمناء حرام ولا تجب فيه الفدية الا إن أنزل والنظر
 بشهوة واللمس بشهوة مع الحائل كل منهما حرام ولا تجب فيها
 الفدية وإن أنزل (٥) فيجب في لبس المحيط وتغطية الرأس من
 الرجل وستر الوجه واليدين من المرأة ودهن شعر الرأس
 والطيب والمباشرة وإزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار فاكثر
 مع الاتحاد المكان والزمان عرفاشاة تجزىء في الاضحية بأن
 تكون جذعة ضأن لها سنة أو سقطت مقدم أسنانها بعد ستة
 أشهر أو ثنية معزها سنتان بشرط عدم العيب فيها ويلزمه في
 الشعرة الواحدة أو بعضها وفي الظفر الواحد أو بعضه مد وفي
 الشعرتين والظفرين أو بعضهما مد إن فإن لم يتحد الزمان والمكان
 فيجب في كل شعرة أو ظفر أو بعض أحدهما مد أو صوم ثلاثة أيام
 أو أن يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل منهم نصف
 صاع فهو مخير بين الشاة والصوم والتصدق بثلاثة أصع
 ففتى فعل واحدا منها اجزأه ويجب في قتل الصيد إخراج المثل
 من النعم إن كان له مثل أو تقويمه أو إخراج بقيمته طعاما مجزئاً
 في الفطرة والتصدق به على مساكين الحرم أو صيام عن كل مد
 يوماً فهو مخير بين ثلاثة أمور إخراج المثل والتصدق بقيمته

طعاما والصوم عن كل مد يوما وإن بقي أقل من مد صام عنه يوما وإن كان الصيد مما لا مثل له كالجراد والعصافير فيتخير بين أمرين أن يخرج بقيمته طعاما ويتصدق به أو يصوم عن كل مد يوما ويجب بالوط المفسد للسنة بدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجد فسبع من الغنم فإن لم يجد قوم البدنة وأخرج بقيمتها طعاما وتصدق به فإن لم يجد صام عن كل مد يوما ولا يجوز له أن ينتقل إلى الخصلة الثانية إلا إذا عجز عن الأولى وهكذا ويجب عليه إتمامه وقضاءه على الفور ويجب عليه إذا ترك واجبا من واجبات الحج والعمره المتقدمه دم وهو شاة فإن لم يجدها فصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج ويسن في صومها أن يحرم بالحج يوم السادس من ذي الحجة ويصومه ويصوم سابعه وثامنه وسبعة أيام إذا رجع إلى وطنه ولا يجوز صومها في أثناء الطريق ولا يجوز له أن ينتقل إلى الخصلة الثانية إلا إذا عجز عن الأولى (٦) لأنه لا ينعقد فوجوده كالعدم والله اعلم والحمد لله أولا وآخر أو صلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وقد تم والله الحمد مساء الجمعة في جمادى الآخر سنة ١٣٧٣ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأجل التحية .

فهرست الدرر المضيئة

صحيفة	صحيفة	صحيفة
٢	خطبة الكتاب	٣٧ الصلوات المفروضا ووقاتها
٣	المقدمة	٤٠ شروط وجوب الصلاة
٥	اركان الاسلام	٤٢ شروط صحة الصلاة
٧	اركان الايمان	٤٧ اركان الصلاة
٩	علامات البلوغ	٥٢ اقل الشهد وأكمله
١٠	أنواع الماء الذي يجوز التطهير به	٥٣ مبطلات الصلاة
١١	حكم الماء القليل والكثير	٥٧ اسباب سجود السهو
١٢	حكم الماء الجاري وجلود الميتة	٥٩ الاوقات التي تكره فيها الصلاة
١٣	استعمال الذهب والفضة وتحريم الملاهي	٦١ شروط جمع التقديم
١٤	فروض الوضوء	٦٣ شروط جمع التأخير
١٥	حكم الاستنجاء	٦٤ شروط القصر
١٦	نواقض الوضوء	٦٧ شروط وجوب الجمعة
١٨	ما يحرم بالحدث	٦٩ شروط صحة الجمعة
١٩	موجبات الغسل	٧٣ ما يجب للميت
٢١	فروض الغسل	٧٨ الأموال التي يجب فيها الزكاة
٢١	شروط الوضوء والغسل	٨٦ شروط وجوب الصوم
٢٣	اسباب التيمم	٨٨ اركان الصوم
٢٦	شروط التيمم	٩٠ شروط صحة الصوم
٢٨	فروض التيمم	٩٣ مبطلات الصوم
٢٩	مبطلات التيمم	٩١ شروط وجوب الحج والعمرة
٣١	أقسام النجاسة	٩٤ أركان الحج والعمرة
٣٤	الحيض والنفاس والاستحاضة	٩٦ محرمات الاحرم